رئيس المجلس: «الاستحقاق الرئاسي يجري وفق معايير الديمقراطيات العريقة»

مجلس الأمة

39

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد التاسع والثلاثون - جانفي-فيفري 2009

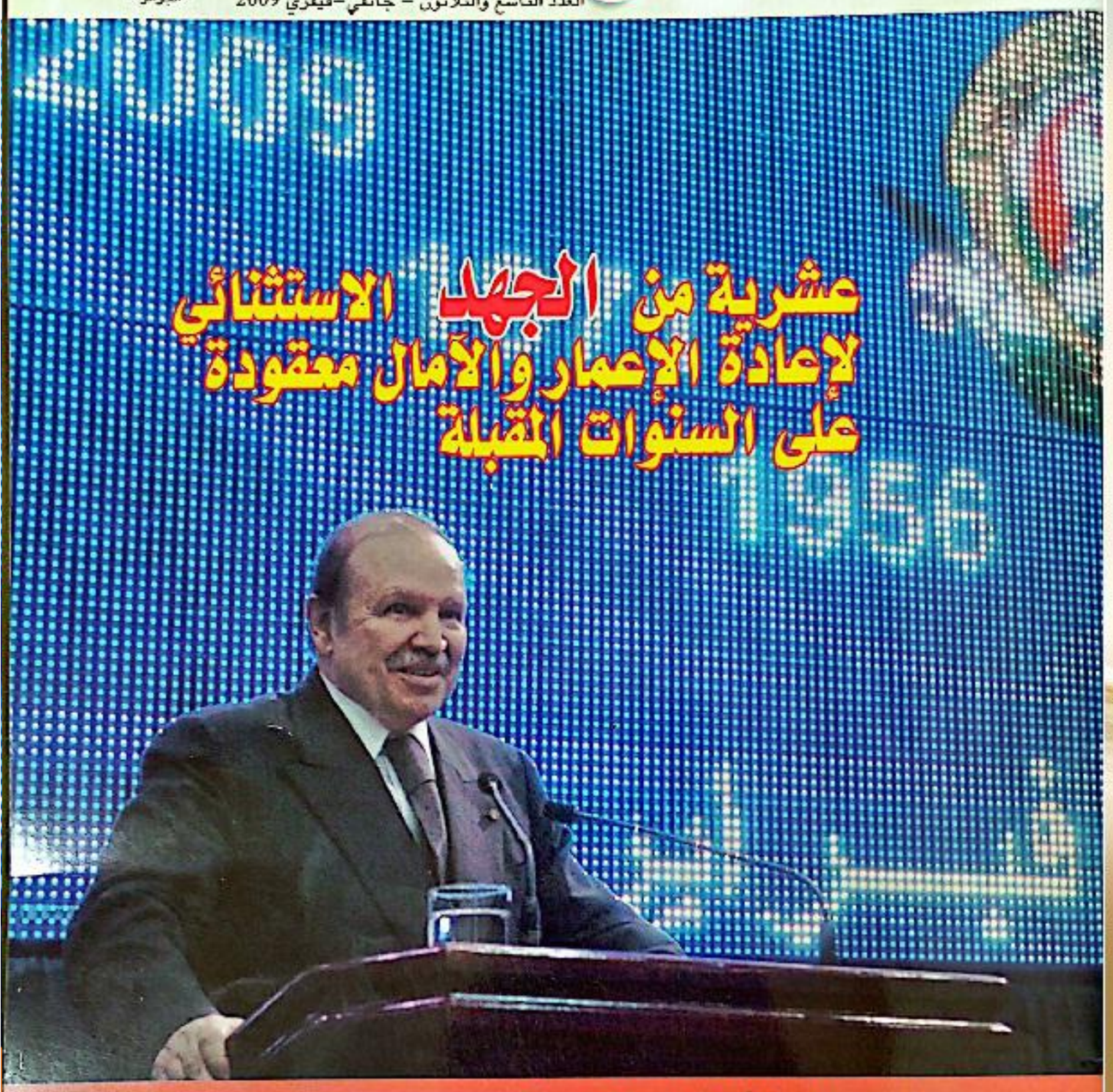

عشرية من الجهد الاستثنائي لإعادة الإعمار والآمال معقودة على السنوات المقبلة

رئيس مجلس الأمة في تونس:

علاقات متجذرة.. وآفـــاق واعدة

موعـــــد
9 أفريل
2009

تستعد بلادنا هذه السنة للوفاء مرة أخرى باستحقاق انتخابي في غاية من الاهمية بالنسبة لحياة الأمة، ذلك أن الناخبين مدعوون، طبقا لأحكام الدستور إلى ممارسة سيادتهم في اختيار من ستسند له مسؤولية تولي قيادة الأمة خلال السنوات الخمس المقبلة. يحق لبلادنا، وهي تستعد لتنظيم هذه الاستشارة الانتخابية الوطنية، أن تفخر بقدرتها على استجماع جميع الشروط المطلوبة لإجراء اقتراع حر وشفاف، مطابق لأشد المعايير الدولية حرصا على تكافؤ الفرص بين المترشحين.

من التعليمة الرئاسية المتعلقة بالانتخاب
لرئاسة الجمهورية الصادرة
بتاريخ 07 فبراير 2009

في هذا العدد

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
يختار الـ 24 فبراير موعدا للمكاشفة بالإحصائيات والأرقام
عشرية من الجهد الاستثنائي لإعادة الإعمار والآمال معقودة على السنوات المقبلة 4

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
في اليوم الوطني للشهيد :
الجزائر .. هبة الشهداء، تعيش نسائم الواقع الجديد وتتلمس ثماره 8

الاستحقاق الرئاسي يجري وفق معايير الديمـــقراطيات العريقة 12

وفي اختتام دورة الخريف الماضية رئيس المجلس يعتبر أن:
التأصيل والانسجام المؤسساتي.. تثبيت لأركان الدولة المعاصـــــرة 16

جلسات
القانون المتعلق بالمساعدة القضائية
تكفل الدولة بأتعاب المساعدة القضائية 20

استبدال العقوبة..ومسألة: الخدمة أو النفع العام، الدواعي والمحاذير! 21

الأسئـــــلة الشفويـــــة 26

النشاط الخارجي
رئيس مجلس الامة في زيارة رسمية إلى الجمهورية التونسية 32

إستقبالات 34

ندوات مشاركة المرأة سيـــاسيا في الوطن العربي
رئيس المجلس : لا يمكن إرساء الممارسة الديمقراطية.. بدون النصف الآخر 36

منتدى برلماني حول:
" الأميـــــــــة في الجزائر" 42

"دور الدول وتدخلها في اقتصادياتها الوطنية" 43

دور المحضر القضائي في تنفيذ التزامات المعاملات التجارية وتحصيل الديون 45

المدار البرلماني 49

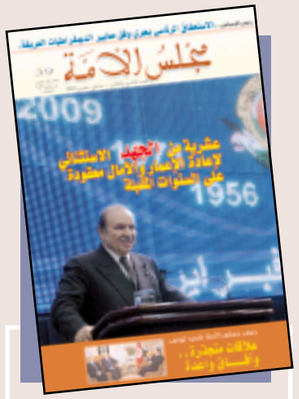

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد
رشيد لواري
الطاهر حليس

Photogravure : **Tramaset**

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار –(ANEP) رويبة

ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

«...ليست قضية حقوق المرأة قضية برّ وإحسان نِّمنّ عليها بعطفنا كما مَنّ الله علينا بالوجود.
إن قضية المرأة قضية حقوق مشروعة معترف بها في المشرق والمغرب.
ومستوى الديمقراطية والتنمية والتقدم يقاس في المجتمعات المتطورة بنسب مشاركة المرأة في المؤسسات والحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية.
إنا وإن قطعنا أشواطا في هذه المجالات لابد أن نعترف بأننا مازلنا في بداية الطريق، لكن الطريق معبد سيار...»

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
بمناسبة عيد المرأة، 8 مارس 2009

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يختار الـ 24 فبراير موعدا للمكاشفة بالإحصائيات والأرقام

جهد استثنائي لإعادة الإعمار قــوامه 160 مليار دولار..

بمناسبة 24 فبراير .. وخلال زيارته لولاية وهران، ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام حشد واسع من العاملات والعمال يوم 24 فبراير 2009 بمدينة أرزيو كلمة .. كانت فيها الأرقام واضحة ودالة .. سواء فيما تعلق بتقييم العشرية الماضية أوفيما يخص التطلعات والآفاق للخمس سنوات القادمة.. ولما كانت هذه الكلمة قد تميزت بإشارات هامة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية .. وبمؤشرات التنمية الوطنية .. وبالاستشراف العقلاني للمستقبل المنظور وتحدياته.. اخترناها من بين الخطب التي ألقاها رئيس الجمهورية في غيرها من المناسبات مع ما في غيرها من تحاليل ومضامين هامة وذات صلة بالواقع الجديد في البلاد.
لاستهلاله هذا العدد من مجلة الذي يزامن صدوره مع قرب موعد الاستحقاق الرئاسي في التاسع من أفريل 2009.

إنني أشارك، و أنا في غمرة من السعادة، في هذا الاحتفال بذكرى 24 فبراير، من حيث هي محطة فارقة في نضال شعبنا من أجل استعادة استقلاله، ومحطة تاريخية في مسار بناء الجزائر وهي في عز سيادتها.

كان عالم الشغل، حقيقة، إحدى بوتقات الحركة الوطنية، بما في ذلك داخل صفوف جاليتنا بالمهجر. فتكليلا لما دأبوا عليه، قرر العمال الجزائريون يوم 24 فبراير 1956، الانضواء ضمن الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي نظم مشاركتهم في ثورة نوفمبر المجيدة، تحت راية جبهة التحرير الوطني.

لقد أسهم عمالنا بفضل اشتراكاتهم المالية، في جعل ثورة نوفمبر تتمتع بحرية القرار. وسقط الآلاف منهم شهداء في سبيل الحرية، في ساحات الوغى أوتحت التعذيب، على غرار الشهيد عيسات إيدير.

إن العمال، بحكم أنهم ترعرعوا في مدرسة الوطنية، تلكم، رموا بكل ثقلهم في المسار الوطني لبناء الجزائر المستقلة. وتجندوا، تحت قيادة الشهيد عبد الحق بن حمودة، بقوة لإنقاذ الجمهورية خلال المأساة الوطنية النكداء.

إنني أترحم بكل خشوع، في هذه الذكرى، على أرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة وشهداء الواجب الوطني.

الجزائر لا تنسى مجموعات الدفاع الذاتي (Patriote)

وبودي، في هذا المقام، أن أجدد الإعراب عن تضامن الأمة مع عائلات ضحايا الإرهاب. كما أنوه وأشيد بالمجاهدين الأخيار الذين كانوا الأسوة الحسنة لمجموعات الدفاع الذاتي (Patriote) في مقاومتها من أجل إنقاذ الوطن. ولا يفوتني أن أؤكد لكل أولئك الذين سلخوا سنوات من عمرهم في الدفاع عن الجمهورية أن الجزائر لم تنسهم. إنها ستتخذ إجراءات لتسهيل إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. كما سيتم اتخاذ إجراءات لتحسين وضعية أولئك الذين تطوعوا لمكافحة الإرهاب في الميدان.

وأنوه وأشيد بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، من حيث أنه جند على الدوام المنتسبين إليه لصالح خدمة الوطن، بما يجعله دائما وأبدا أهلا لما يستحقه منا من بالغ العرفان والتقدير.

الحقبة الأليمة .. صارت وراءنا..

إننا ، إذ اخترنا الاحتفال بالرابع والعشرين من فبراير، هنا بالذات بأرزيو، مفخرة الصناعة الوطنية، إنا أردنا إحياء ذكرى 24 فبراير 1971 هي الأخرى، ذكرى استعادة الجزائر سيادتها على المحروقات.

لقد كان ذلكم القرار المشروع خطوة إضافية على درب الاستقلال الوطني. وكان برهانا وشهادة على عزمنا على تعبئة جميع إمكانياتنا في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قوية،

والمطمح هذا، قد تجسد بالفعل في الميدان لسنوات وسنوات، وحق للعمال أن يفخروا بأن الفضل يعود لهم فيما تحقق من تلكم الإنجازات.

وبعد ذلك، اعتورت هذه المسيرة، ويا للأسف، نقائص وحتى فترات توقف أدت إلى أزمة اقتصادية خانقة.

لقد شهدت العشرية المنصرمة مستويات استدانة خارجية لا تطاق، مع تسديدات سنوية فاقت 9 ملايير دولار سنة 1993، وذلك ما أدى إلى إعادة الجدولة، مقابل برنامج تعديل هيكلي وخيم المغبة، جاء ليزيد المخلفات الناتجة عن حالة اللاأمن السائدة تفاقما.

لقد دفعت الأمة ثمن ذلك باهظا من حيث تدهور ظروف معيشتها. وتحمل العمال تضحيات جسام، منها فقدان أكثر من 400,000 منصب شغل، نصب شغل، ناهيك عن انخفاض قدرتهم الشرائية بفعل تضخم قوي بلغ ذروته نسبة 30 %، سنة 1995.

بفضل الله تعالى، وبفضل تبصر الشعب الجزائري المشهود، مرت تلك الحقبة الأليمة وصارت وراءنا. وعزز الوئام المدني، متبوعا بالمصالحة الوطنية، الأمن أيما تعزيز في بلادنا التي أصبحت من جديد وجهة تستقطب أكثر فأكثر الأصدقاء والشركاء. واستأنف الجزائريون البناء، ساعين إلى تدارك ما تراكم من التأخرات.

الدولة حشدت إمكانيات ضخمة لإعادة الإعمار

لقد أتيحت لي، قبل أيام معدودات، فرصة تذكير الأمة بالمجهود الاستثنائي لإعادة الإعمار الذي طبع السنوات العشر الأخيرة، بفضل الإمكانيات الضخمة التي حشدتها الدولة، من خلال برامج متتالية تم في إطارها صرف مخصصات مالية بلغت ما يقارب 160 مليار دولار من الميزانية العمومية وحدها.

كما ذكرت آلاف المدارس والإكماليات والثانويات المنجزة، ومئات آلاف المقاعد الجامعية الموفرة، والتقدم المحقق في هياكل الصحة العمومية وتمتع الساكنة بالماء الشروب والكهرباء والغاز الطبيعي. وأعدت إلى الأذهان أن بلادنا أنجزت أكثر من مليون ونصف مليون سكن خلال عشر سنوات، وعشرات الآلاف من الكيلومترات من الطرق الجديدة، مع إطلاق ورشات ضخمة في مجال النقل بالسكة الحديدية.

لقد رافق الدينامية هذه تراجع هام في نسبة البطالة التي نزلت من زهاء 30 %سنة 1999 إلى ما يقارب 11 %، سنة 2007، بفعل إحداث حوالي 3 ملايين منصب شغل على امتداد العشرية، في القطاعات الإدارية والإنتاجية، وما يقارب مليوني ونصف مليون منصب شغل مثيل تأتى إحداثها بفضل مختلف آليات التشغيل المؤقت.

من جهته، بلغ النمو الاقتصادي من دون المحروقات، ما معدله 5 % على امتداد العشرية بأكملها، بل بلغ نسبة فاقت 6 % خلال السنتين الأخيرتين. وتم، طوال ذات الفترة، التحكم في التضخم.

وانتقل الناتج الداخلي الخام للبلاد من 49 مليار دولار سنة 1999 إلى 170 مليار دولار العام الفارط. كما تحررت الجزائر، أخيرا، من عبء المديونية الخارجية التي تم تخفيضها من 29 مليارددولار، سنة 1999، إلى أقل من 5 ملايير دولار، السنة الماضية.

خمس زيادات في الأجور .. وفي الأفق المزيد

لقد استفاد العمال من النهضة الاقتصادية والاجتماعية هذه، من خلال الجهود المبذولة لتحسين ظروف معيشة سائر الساكنة، ومن خلال ارتفاع الأجور على حد سواء.

من هذا الباب، تضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون على امتداد العشرية وانتقل من 6,000 دج، سنة، 1999 إلى 12,000 دج، سنة 2007، مع الإعفاء الجبائي للأجور التي لا تتعدى 15,000 دج شهريا. ولا شك أن الاجتماع المقبل للثلاثية، في غضون العام الجاري، سيتيح تحسين الأجر المرجعي هذا.

وفي قطاع الوظيف العمومي، وفضلا عن الزيادات الخمس في الأجور والعلاوات الحاصلة بين سنتي 2001 و2006، أدى إصدار القانون العام، العام الماضي إلى زيادة في أجور الموظفين سيتم تعزيزها عما قريب على مستوى مختلف الأنظمة التعويضية الخاصة، وهذا حالما يتم الفراغ من وضع القوانين الخاصة.

وفي القطاع الاقتصادي العمومي، شكلت المراجعة الدورية للاتفاقيات الجماعية والقطاعية الإطار للزيادات في الأجور. وأدت الاتفاقيات المبرمة سنة 2007 إلى تحسن في مستوى الأجور بمعدل يفوق 15 %، رغم الوضعية الصعبة التي يشهدها عدد هام من المؤسسات العمومية. فضلا عن ذلك، تحملت الدولة، نيابة عن المؤسسات العمومية العاجزة أوتلك التي أوقفت نشاطها، تدارك التأخر فيدفع أجور العمال، وهو ما كلفها أكثر من 32 مليار دينار بين 2001 و 2008. وفي القطاع الخاص، أبرمت منظمات أرباب العمل سنة 2006 اتفاقا مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين يقضي برفع الأجر القاعدي بنسبة تتراوح بين 10 و20 %.

من جهة أخرى، حرصت الدولة على تعزيز التشريع والتنظيم الخاص بأمن العمال وصحتهم في أماكن عملهم. كما سهل تمتع العمال من ذوي الدخل الضعيف بالخدمات الصحية من خلال نظام الدفع لصالح الغير لاقتناء الأدوية، والذي سيتم توسيعه عما قريب لتسديد تكلفة الفحص، بفضل نظام اتفاقي مع الأطباء.

إن مجمل هذه التطورات كانت ثمرة الحوار الاجتماعي الذي وفقنا في تحويله إلى عقد وطني اقتصادي واجتماعي تم إبرامه سنة 2006، حظي من قبل منظمة العمل الدولية بالترحيب والتنويه بصفته مثالا فريدا، جديرا بالإشادة، في العالم.

إجراءات لتحسين مستوى المعيشة والحماية الاجتماعية

لما كانت السلطات العمومية متمسكة بقيمنا الاجتماعية المشتركة، فإنها تسهر كذلك على الحفاظ على قدرة المواطنين الشرائية أمام التهاب أسعار المواد الأولية في السوق العالمية.

وبالنسبة لسنة 2008 وحدها، فإن تثبيت أسعار الخبز والدقيق بأنواعه والحليب استدعى دعما عموميا بمبلغ يقارب 190 مليار دينار، بينما سيرتفع هذا المبلغ إلى200 مليار دينار تقريبا بالنسبة لسنة 2009. فضلا عن ذلك، ما انفكت جميع التحويلات الاجتماعية التي تتكفل بها ميزانية الدولة ترتفع بحيث قاربت مبلغ

•••

..و150 مليار دولار مرصودة للسنوات الخمس المقبلة

••• 1000 مليار دينار العام المنصرم.

ولم يهمل المتقاعدون في مسعى العدالة الاجتماعية هذا. ولذا تمت بانتظام إعادة تقييم معاشات وإعانات تقاعد العمال الأجراء وإعفاؤها، علاوة على ذلك، من الاقتطاع الجبائي إلى غاية 20,000 دج.

أضف إلى ذلك أن الدولة لجأت، ابتداء من سنة 2006، إلى الميزانية العمومية لرفع المعاشات الرئيسية والمعاشات الرئيسية المحول دفعها لفائدة العمال الأجراء وغير الأجراء، بحيث بلغ حدها الأدنى 11,000 دج شهريا منذ بداية العام الجاري.
فضلا عن ذلك، ولأول مرة منذ الاستقلال، حشدت الدولة إيراداتها الخاصة لترفع بأكثر من 50 % الإعانات المباشرة والإعانات المحول دفعها لصالح العمال غير الأجراء، بما يضمن للمعنيين دخلا شهريا أدنى قدره 3500 دج.

أخيرا، وحرصا منا على ضمان الاستمرارية لنظام التقاعد الوطني، أقمنا منذ 2006 صندوقا وطنيا لاحتياطات التقاعد ممولا بنسبة 2 % من عائدات الجباية البترولية السنوية.

..وعلى نفس المنهج تواصل الجزائر جهودها

لا بد للجزائر أن تواصل جهودها قصد التدارك النهائي لأوجه التأخر التي تعانيها.

وفي هذا المنظور، ذكرت أن الدولة ستخصص، خلال السنوات الخمس المقبلة، ما يعادل 150 مليار دولار من الموارد العمومية للتنمية، وستواصل،في ذات الوقت،تعبئة إسهام المستثمرين، الجزائريين منهم والأجانب.

وكمثال على الأهداف العديدة التي ستتوخاها هذه الجهود، أذكر مواصلة محاربة البطالة بإحداث 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس القادمة، نصفها في إطار آلية التشغيل المؤقت، وتلبية الطلب الوطني على السكنات بإنجاز ما يفوق المليون وحدة سكنية جديدة لصالح المواطنين.

في الآن نفسه، يدعونا التقدم المسجل خلال العشرية المنصرمة والمعطيات التي تحملها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة إلى تكثيف جهودنا المتوخية خلق ثروات اقتصادية متنوعة. وبودي، في هذا السياق، أن أفضي لكم ببعض المعطيات وبعض الأفكار.

لا بد من كسب رهان خلق الثروة

إن الاستثمارات التي تالقيام بها خلال العشرية المنصرمة أفرزت حقا انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي لكن لم يرافقها إنشاء ثروة أونشاط في مستوى الإمكانيات التي عبأتها الدولة. بالفعل، ارتفعت وارداتنا من السلع من حوالي 13 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 40 مليار دولار العام الماضي، بينما انتقلت وارداتنا من الخدمات من أقل من 3ملايير دولار سنة 2003 إلى حوالي 8 ملايير دولار العام الماضي. إن مداخيلنا من المحروقات – إن تواصل نمو صادراتنا من رؤوس الأموال بهذه الوتيرة – ستصبح، حتى عندما يكون سعر البرميل مرتفعا، عاجزة أكثر فأكثر، على المدى المتوسط، عن حماية استقلالنا المالي وضمان استمرارية تنميتنا.

إلى جانب ذلك، تعلمنا من الأزمة الاقتصادية العالمية مدى خطورة إضعاف مهمة الدولة في الرقابة والضبط، وأنه عندما تقتضي المصلحة الوطنية ذلك حتى في حالة اقتصاد السوق، فإن السلطات العمومية لا تتردد عن التدخل بقوة للحفاظ على النمو، وتحجيم فقدان مناصب الشغل وإنقاذ قطاعات بأكملها من الاقتصاد المحلي.

إن هذا يستوقفنا ويدعونا إلى تكييف منهجنا بالتزامن مع مواصلة بناء اقتصاد وطني تحكمه قواعد السوق وإدماجه في الدائرة العالمية.

ذلكم هو الهدف من الإجراءات التي أوعزت بصياغتها إلى الحكومة. إن الإجراءات هذه تتوخى، بعد أمد معلوم، الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتنا، وحمايتنا من الاستثمارات المضاربة والطفيلية، وتزكية الموارد المالية الهامة التي تتوفر عليها البلاد اليوم، وترقية أشكال من الشراكة الشريفة التي تجلب لنا الخبرة التي تعوزنا وتقوم على اقتسام منصف للأرباح.

ومن المنظور ذاته، أهيب بالعاملين الجزائريين أن يشاركوا مشاركة أكثر فعالية في المعركة الوطنية من أجل التنافسية التي تمر عبر إحداث مؤسسات ناجعة، عمومية كانت أم خاصة أوبالشراكة مع الأجانب، مؤسسات كفيلة بإحداث مناصب شغل وفيرة، وتوفر للمجموعة الوطنية حصتها من الإيرادات، وتتيح لاقتصادنا تنويع حصصه من الأسواق الخارجية ورفعها.

لقد اتخذت الدولة خلال السنوات الأخيرة شتى المبادرات لتشجيع تطور المؤسسة، سواء أتعلق الأمر بتجميد مكشوف المؤسسات العمومية، أم بالمزايا الهامة التي يمنحها قانون الاستثمارات، أوتخفيف الجباية بأشكال لصالح الاقتصاد أوبالآليات الموضوعة لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أوبأشكال الدعم العمومي لإعادة تأهيل المؤسسات.

إجراءات فعلية.. عناوين التنمية المستدامة

ونحن عازمون على مواصلة هذا المجهود لصالح المؤسسات المنتجة حقا للسلع والخدمات، لصالح البلاد.

ولهذا الغرض، كلّفت الحكومة بالعمل على تعزيز محاربة كافة أشكال الغش الذي يعيق المؤسسات النزيهة. كما أوعزت لها بإعداد إجراءات أخرى لتنشيط التنمية الاقتصادية الوطنية. وبودي أن أعرض أمامكم خطوطها العريضة.

أولا – فيما يخص **المؤسسات العمومية**، وفي انتظار الاستكمال الفعلي للإستراتيجية الصناعية الجديدة، كلفت الحكومة بأن تسعى جاهدة لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية القادرة على البقاء والتي تنشط في قطاعات واعدة، وذلك من أجل إشراكها على نحو أفضل في إنجاز البرامج التنموية الوطنية. هذه الورشة تم إطلاقها وأصبحت فعلية لا سيما بالنسبة لمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية والموارد المائية والنشاط الفلاحي. وستكون القرارات المطلوبة جاهزة قبل نهاية هذا السداسي.

ثانيا- يسرني الإعلان عن إنشاء **صندوق وطني للاستثمارات** قبل نهاية هذا الشهر. هذا الصندوق، الذي سيرتكز على إعادة تنظيم البنك الجزائري للتنمية، سترصد له الدولة رأس مال قدره 150 مليار دينار. وسيتسنى للعدة الجديدة هذه أن تمول على المدى المتوسط، استثمارات معتبرة قد تصل ما مجموعه 1000 مليار دينار.

ثالثا– وفيما يخص **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلفت الحكومة بإعداد برنامج مجدد للدعم سيكون جاهزا في نهاية هذا السداسي، وسيتضمن على وجه الخصوص:

– إنشاء فروع بنكية لتمويل رأس المال الاستثماري ولتمويل البيع بالإيجار لفائدة التجهيزات المنتجة محليا،

– رفع هام **للضمان العمومي للقروض** الموجهة للاستثمار وتقليص آجال دراسة طلبات التمويل من قبل البنوك التي ينبغي، مع ذلك، أن تحرص على استجماع شروط السلامة في المشاريع المقدمة،

– إنشاء وتطوير هيئة مساعدة واستشارة موجهة لأصحاب المشاريع الاستثمارية، وهذا على مستوى كل ولاية،

– ترشيد الوسائل والآليات القائمة حاليا في مجال دعم إعادة تأهيل المؤسسات، بما يزيد من نجاعتها ومداها.

رابعا – إلى جانب ذلك، أوعزت للحكومة بإيلاء اهتمام خاص لملف **الترقية العقارية** التي ننوي تطويرها إلى جانب السكن الاجتماعي.

من هذا الباب، وفضلا عن المساعدة المباشرة التي تمنحها الدولة بعد للحصول على السكن الترقوي، سيتم اتخاذ إجراءات إعفاء عمومية هامة فيما يخص تكاليف القروض البنكية لفائدة المواطنين من أصحاب المداخيل المتواضعة أوالمتوسطة. وسيتم اتخاذ إجراءات مماثلة لفائدة الطبقة المتوسطة التي لا ينبغي أن تتعرض للتهميش في هذا المجال،وأعني بها أصحاب المداخيل الشهرية التي تتراوح بين 72,000 و150,000 دج.

أخيرا، وسعيا لتخفيض سعر السكن الترقوي، سيتم اعتماد تخفيضات في تكاليف أسعار العقار، وتكاليف التمويل البنكي لفائدة المرقين العقاريين.

خامسا – كلفت الحكومة بوضع الإجراءات القمينة بضمان **تعميم الاستثمارات المنتجة** على سائر أصقاع الوطن، بما يضع حدا لتمركزها المفرط حول كبريات المدن والحواضر في شمال البلاد.

إن المسعى هذا سيرتكز على إنشاء مناطق صناعية في مختلف ولايات البلاد وتزويدها بالمرافق الحيوية، بدءا بالمحاور الطرقاتية والسككية الكبرى. كما سيعتمد على التشريع المشجع للاستثمار، لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب البلاد، فضلا عن كافة الولايات التي ما تزال تسجل تأخرا فيما يخص تثمير إمكانياتها وقدراتها.

إن الإجراءات التي أعلنتها أمامكم، تقيم البرهان على عزم السلطات العمومية على تكريس السنوات المقبلة لتثبيت تحسن ظروف معيشة شعبنا على أسس الاستقرار والاستمرارية.

إنني أهيب بعمالنا ومقاولينا خوض هذا السبيل بكل همة، من أجل الاستجابة لتطلعات شعبنا، وبناء الجزائر، وفوق ذلك من أجل إعداد مستقبل شبيبتنا التي يتعين علينا إمدادها بالحلول التي تفتّق طاقاتها وتنمي قدراتها.

..وقبل ذلك ومن البليدة وفي اليوم الوطني للشهيد يؤكد أن:

الجزائر .. هبة الشهداء، تعيش نسائم الواقع الجديد وتتلمس ثماره

ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته لولاية البليدة يوم 18 فيفري 2009, وبمناسبة اليوم الوطني للشهيد كلمة كانت بمثابة وقفة متميزة إجلالا " للصفوة التي اختارت الحياة الأبدية راضية مرضية عند رب العالمين " .. وتحدث في ثناياها عن ما تعيشه الجزائر اليوم .. وما تتطلع إليه بثقة وثبات تأسيساً لمراحل أخرى أكثر تطوراً وإشراقاً.

ما أحوجنا ولاسيما في هذه الأوقات إلى مناسبة جليلة كهذه، وإلى وقفة متميزة كالتي نقفها اليوم في حضرة الشهداء، وفي ذكرى تلك الصفوة التي اختارت الحياة الأبدية راضية مرضية عند رب العالمين .

لا شك أنه ما من يوم يرتقي في مقامه ، ويعلو في قدره ، ما يبلغه اليوم الوطني للشهيد من شرف وسموق وإكبار.

يوم ليس كمثل بقية الأيام ، لأنه برمزيته يحيلنا إلى نماذج بشرية ليست تشبه المواكب الأخرى من البشر لا في درجة الأعمال ولا في المنتظر القادم من المآل .

و ليس من باب المبالغة في شيء القول في هذا الخصوص أن شعوبا قليلة فوق هذه الأرض يمكن أن تضاهي أيام شهدائها ما تدل عليه عندنا، وما توحي به لدى شعبنا من المعاني، وما تثيره في جوانحه من الأحاسيس.

أن يخصص شعب يوما أو أكثر من يوم للاحتفاء بمن ضحوا في سبيله فهو أمر دارج ومعقول، إلا أن قصة الشهداء ودلالات الشهادة وبشاراتها تأخذ معاني أخرى حينما يتعلق الأمر بالجزائر التي هي بحق هبة الشهداء .

فربما تذهب بأبنائها المشارب في الرأي مذاهب شتى، وقد يختلفون في شؤون يومياتهم فلا ضرر ولا ضير في ذلك، إلا أنهم يضحون كلمة سواء ويتحولون كلهم إلى إجماع واجتماع حينما يتعلق الأمر بالمكانة التي يرونها لشهدائهم ولأفضالهم على الوطن وعلى أجياله. فيوم الشهداء الذي نتطيب بأنفاسه في هذه اللحظات هو عرفان متجدد، واعتراف لملايين الشهداء الذين تعاقبت مواكبهم الزكية خلفا عن سلف في كل شبر ، وفوق كل بقعة من تراب الجزائر منذ أن دنس المحتلون أديمه وإلى أن أرغمه أبطال نوفمبر المنتصرون على الاندحار والانكسار. يوم الشهيد في الجزائر هو عيد الفداء، عيد الخلاص من الظلم والعدوان والاستعباد بالدم، وبالموت.

و إذ يكاد يجتمع للجزائريين وحدهم هذا التراث العظيم من الفداء، ومن تقديم المهج التي تشرق بها صحائف التاريخ، فإنه واجب عليهم اليوم وغدا أن يحفظوا ذكرى تلك القوافل من الرجال والنساء الذين رفعوا عقائرهم بالنذير وكرسوا أنفسهم للكفاح وتقدموا الشعب في ميادين القتال مضحين بأنفس ما لديهم من أجله وفي سبيله.

و إني وعدد ممن يحضرون اليوم الاحتفاء بالشهيد، قد أكرمنا الله بمؤاخاة ومرافقة أعداد من هؤلاء الأعزاء، وارتبطنا بهم منذ تلك الأيام العصيبة والمشحونة بالبطولة والصفاء والصدق بارتباطات متينة ستبقينا على ما تعاهدنا عليه معهم حتى يأتينا اليقين.

وإننا كجيل تحمل عبء رسالة التحرير، سنكون أمام امتحانات لضمائرنا، إذا لم ننجح في نقل تلك الصلات إلى الأجيال الجديدة.

و إذا كان الشهيد قد قدم حياته فداء للوطن، وللقضية، ولأبناء أمته، فإنه قد أراد حياة له ولهم، غير الحياة التي ثار ضدها، ولقد أغدت الشهادة بهذا المفهوم وصية وأمانة.

وصية لنا نحن جيل نوفمبر، وأمانة تتناقلها الأجيال المتعاقبة عبر علاقة مستمرة ومبايعة متجددة.

كما أصبح الإخلاص للوصية وتأدية الأمانة وفق هذا المفهوم مرهونان بما نقوم به قولا يترجمه الفعل، على أرض الواقع من عمل يتطابق في منطلقاته وأهدافه مع المشحون القيمي الذي حفزهم على الثورة ويتناغم مع المرامي التي كانوا يتصورونها .

إرادة التواصل والوفاء

لاشك في أن اختيار 18 فبراير يوما وطنيا للشهيد، منذ أن تأسس في مثل هذا التاريخ سنة ,1989 هو دليل على وجود هذه الإرادة للتواصل وللوفاء .

لقد تميز هذا الشهر بمحطات تاريخية هامة، وحوادث مؤلمة، ولعل تأسيس المنظمة السرية بتاريخ 18 فيفري سنة 1947, التي مهدت لخيار الكفاح المسلح، وكذا طرح القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 فيفري 1957, كانا من بين أهم تلك المحطات، هذا وتميز إضافة إلى ذلك بمحن شديدة تمثلت في بلوغ العدوان الاستعماري قمة وحشيته يوم قام بإعدام مجموعات كبيرة من المجاهدين أمام إخوانهم الجزائريين، ويوم تنفيذ فرنسا لواحدة من أبشع التجارب النووية السطحية في ناحية رقان، بتاريخ 13 فيفري 1960, ويوم أن قررت في مثل هذا الشهر إنشاء المناطق المحرمة، وإقامة الأسلاك الشائكة المكهربة، وزرع ملايين الألغام المضادة للأفراد التي مازال جيشنا يعكف على إزالتها إلى اليوم، دون أن ننسى الجريمة المقترفة على ساقية سيدي يوسف، يوم 8 فيفري 1958, وغير ذلك كثير من وجوه وأنماط ضريبة المعاناة التي بلغ بعضها الأوج في هذا الشهر، وتوزع الباقي على كل يوميات الثورة التحريرية المباركة.

وإذا كان لي أن أعيد ما أشرت إليه قبل قليل، فإنني، أؤكد على الأهمية التي يمثلها الرصيد الذي خلفه شهداؤنا الأبرار ليس فقط من جانب المعرفة التاريخية الصرف، في مقارعة الصعاب وفي مجابهة التحديات، ولكنها أيضا تفيد حتى في صياغة وعي جديد يتكامل ويكمل مسار تضحياتهم ولا يُنْقِضُهَا أو يتناقض معها.

و في تصوري، فإن هذا الأمر قد أصبح فرض عين على جميع إخواننا من المجاهدين الذين عرفوا أولئك الرجال وقاسموهم لحظات البطولات والأمجاد.

فرض عين لا بسبب الحاجة التاريخية الصرف فقط، بل لأن معايير البقاء وإثبات الوجود على تضاريس الخريطة العالمية الجديدة، وتداخل النظم الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية، من شأنه أن يحجب الرؤى ويحرف المسار عن جادته ما لم نتمسك بالقدر المطلوب من رصيد هؤلاء الأبرار، من آبائنا وإخواننا.

بين الرؤية الماضوية والرؤية التاريخية الناضجة

إذا كنت أهتم بالجانب التاريخي في تشكيل الوعي بالحاضر، فإنني في ذات الوقت أميز بين الرؤية الماضوية الصرفة والرؤية التاريخية الناضجة والهادفة، الأولى تروم الثبات فتتوقف عنده، والثانية ترى الأمر حركة دائمة وتجددًا مستمرًا لا يتوقف.

ولعلي لا أجانب الصواب، إذا قلت، أن العناية بالتاريخ والبحوث العلمية المتعلقة به التي شهدت حركة غير مسبوقة منذ بضع سنوات، هي التوجه الذي لا بد منه، لتوفير البيئة المناسبة لتشكيل هذا الوعي.

و إني لأشعر بالارتياح إزاء ما ألاحظه من اهتمام متزايد بالإنتاج والبحث واستغلال الوسائل والوسائط المختلفة المطبعية والإعلامية والسمعية والبصرية، من الإنتاج وتدوين التاريخ، وتقديمه بطريقة مدروسة وهادفة.

إن ما حققناه من إثراء للمكتبة التاريخية، وما أسسناه من ورشات للبحث العلمي التاريخي، وما اقتحمناه من مجالات جديدة في ميدان التوظيف الفني والسينمائي والوثائقي، وفي السعي لاستغلال الفضاءات المناسبة لإقامة معالم تاريخية، تلك الإنجازات التي تزداد اتساعا وجودة أصبحت تمثل منظومة فنية وثقافية، تتكامل وتفرز العمل الذي تنجزه على الأصعدة الأخرى الرامية إلى الإبقاء على شواهد الثورة بأحداثها ومواقعها ومواقفها ماثلة بيننا تنبض بالدلائل، وتسترشد بها الأجيال فيما تقتحمه من مجالات وما تبذله من أعمال، وهي بعض من الغايات التي تستهدفها من إقامة المتاحف، تشييد المعالم، وصيانة مقابر الشهداء، وترميم مراكز التعذيب وغيرها من الآثار التي تشهد على معاناة الشعب الجزائري.

و هي كلها تصب في المجرى الذي أوليه كل عنايتي، وهي التمكين وتوطيد أركان المدرسة الجزائرية للتاريخ، التي هي وحدها المخوّلة لأن تعبر بصدق عن تطلعات المواطنين إلى معرفة تاريخهم من مصادره الأصلية وبلا تزييف أو تحريف.

وإني على يقين، بأننا كلما ثبتنا أقدامنا واكتمل وعينا بالقيم والدوافع التي حركت جيل الثورة، وزرعت في كيانه تلك الطاقة العظيمة للانتفاض والإصرار على الخلاص، كلما ازددنا نجاحا في تحقيق الإضافات المطلوبة على ذلك المسار الذي ابتدأ في غرة نوفمبر ,1954 وفي مقدمة ذلك إزالة آثار المسخ والتشوهات التي أصابت بعض الأجزاء من هُوِيَّتِنَا والتي ما فتئت أنبه إلى الأهمية التي تمثلها عملية العناية بهذه الجوانب بالتصحيح أو الترميم أو الإثراء أو التجديد بحسب الأحوال.

وأعتقد في هذا السياق وبصرف النظر عمن يتقوّلون بغير إدراك أو رؤية، أو غيرهم ممن...

ما أحوجنا ولاسيما في هذه الأوقات إلى مناسبة جليلة كهذه، وإلى وقفة متميزة كالتي نقفها اليوم في حضرة الشهداء، وفي ذكرى تلك الصفوة التي اختارت الحياة الأبدية راضية مرضية عند رب العالمين .

تقودهم نوازع وأغراض يعرف الشعب الجزائري محركاتها ومصباتها، أن دسترة العلم الوطني، والنشيد الوطني، والعناية بتدريس التاريخ الوطني باتت من الأولويات الملحة لحفظ أركان مهمة من أركان الهوية الوطنية، والأمانة التي تركها لنا الشهداء وهي أن تبقى الجزائر حرة سيدة، مستقلة، عزيزة، موحدة لا ذائبة في الغير ولا مبتورة عن امتدادها الأصيل.

إننا وبقدر ما أوليناه من عناية بتاريخ ثورة التحرير، والمقاومة الوطنية، حرصنا على تعبئة الموارد الموجهة إلى صون مكانة المجاهد ومكانة الشهيد عبر ذويه في سلم القيم من خلال العناية بتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والنفسية للمستحقين من المجاهدين وذوي حقوق الشهداء.

موازاة مع هذه التدابير التي مست جميع المجاهدين وذوي الحقوق، وانتقلت بهم إلى حال أفضل، فقد نفذت برامج مكثفة وسريعة لمضاعفة طاقة الاستقبال في مراكز الراحة والمتابعة الطبية والنفسية بتوسيع الموجود منها وإقامة مراكز أخرى جديدة مع الحرص على نوعية الخدمات وطريقة التكفل التي بات علينا أن تتكيف وفق الأوضاع العمرية والصحية لقاصديها من طالبي الخدمات.

ولقد اتجه اهتمامنا علاوة على هذا بتوسيع وتطوير نطاق التكفل بالجانب الاجتماعي ونوعية الخدمات بتسخير التقنيات الحديثة، في مجال صرف المنح ومعالجة ودراسة الملفات والطعون والعناية بالتسهيلات المخولة للمجاهدين وذوي الحقوق في مجال النقل والسكن وغير ذلك مما يساعد على العناية بهذه الفئة ورفع الغبن عنها لاسيما وأنها أصبحت في حاجة إلى هذه الخدمات نتيجة التقدم في السن وتطور المضاعفات الناجمة عن المعاناة الجسدية التي ورثتها من أعوام الثورة ومن العقود التي أعقبت الاستقلال وكانت فيها هذه الفئة في مقدمة من واصلوا العمل والتحول إلى جبهة البناء والمساهمة في وضع أسس المرحلة الجديدة، والوقوف بعين الحارس المتيقظ والمبادر الملبي للنداء في كل مرة ينذر فيها المسار الوطني بخطر داهم أو ضرر وشيك.

ولم يعد هناك مجال من شك بان هذه الشريحة وقد نالت حقها المشروع، وشهدت في السنوات الأخيرة الاستجابة الجدية لما كانت تتمناه منذ سنوات لم تعد فقط تشعر بالعيش الكريم وحسن التكفل بظروفها الصحية والنفسية، ولكنها اطمأنت في نفس الوقت إلى أن الاستجابة لاحتياجاتها اليومية والتخفيف من معاناة العيش لديها هو صورة أخرى للتعبير عن التقدير والاحترام لما قدمته من تضحيات، وهو إلى جانب ذلك يمثل وجها آخر للجهد الشامل الذي تبذله الدولة لتوسيع نطاق الاستجابة الفعلية والتدريجية للمطالب الحقيقية التي تشغل بال الأغلبية من المواطنين، وقد آثرنا أن تكون مرتبطة بما يتحقق من نتائج ملموسة على صعيد الإنعاش الاقتصادي وتحريك دواليب الإنتاج وتوسيع مجالات الاستثمار بدلا من التوزيع السهل الذي لا تؤمن عواقبه.

وآثرنا في كل هذا أن يكون التجاوب مع هذه الاحتياجات قائما على منهجية تراعي الأولويات الملحة لدى هذه الفئة وتوفير أدوات الاستجابة لها بصورة عادلة وفعالة وبدون أخطاء، كما تراعي قدرات البلاد والتطور وتقديم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يجعل هذه الاستجابة للمطالب جزء من التحسن الاقتصادي والاجتماعي الشامل يخص جميع المواطنين. ولذلك توخينا إصدار القوانين والمراسيم التي تعطي لهذه الجوانب طابع الديمومة والاستمرار، وتوفر لها الأطر المثلى للعدالة والشفافية وحسن التدبير.

الجزائر تتقدم في مختلف المجالات

ونحن نحيي في هذا اليوم ذكرى الشهداء، هؤلاء الذين انتفضوا من رماد القهر والتخلف الذي سلطه علينا الاستعمار، هؤلاء الذين أدركوا المفاتيح الصحيحة للحل، والمدخلات الحقيقية للقضية.

حري بنا وهم القدوة والمنارة أن نستلهم منهم ما يجب من العزم والإدراك والتصميم.

لا مراء في أننا نقطع كل يوم خطوات كبيرة على صعيد التعليم والصحة والمنشآت القاعدية.

ولا يمكن حتى للمشككين والجاحدين أن ينكروا أن الجزائر تتقدم، وتتطور بنسب مطردة وفي مختلف المجالات، وبكيفية تجعلها بمنأى عن النكوص أو الانكفاء.

لكنني، أرى الحاجة إلى المزيد من الإرواء بالوطنية لكل ما نقوم بإرسائه وإضافته إما على الصعيد البشري، أو على صعيد المرافق والمنشآت التي نبنيها وتستهلك منا الجهد والأموال.

مفيد أن يصبح اليوم لدينا ربع السكان في مقاعد الدراسة بأطوارها المختلفة .

ومفيد أيضا أن تقتطع الدولة النسبة الأعلى من الميزانية لكي توفر لكل جزائري يافع حقه وفرصته في التعلم والأخذ بأسباب القوة في العصر الحديث.

الجزائر اليوم في كامل ربوعها تعيش نسائم الواقع الجديد وتتلمس الثمار المحققة في حقول المنشآت الضخمة من البرامج المكثفة للسكن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها.

إلا أنه مع كل ذلك سيكون مفيدٌ أكثر إذا تخرج هذا اليافع وقد تحول إلى شاب مقتدر متحكم في الإمكانيات والتجهيزات العلمية والعملية وعقله هنا في الجزائر ومصيره مرتبط بالجزائر.

وسيكون مفيدًا كذلك إذا نجح الوطن في تجنيد كل طاقته البشرية وإمكانياته المتوفرة في عملية البناء على كل المستويات وفي جميع المجالات.

وإني لأعتبر إدخال موقع المرأة الجزائرية في التعديل الدستوري الأخير لا يمثل إحقاقا لحق ظل مشوبا بالكثير من التأويل الخاطئ، والمد والجزر حيال المكانة التي يجب أن تتوفر لنصف المجتمع الجزائري، ولكنه كذلك سد أمام أي تراجع عن المكاسب التي حققتها المرأة على صعيد التعليم والعمل وتشجيع لها على اقتحام الميادين الأخرى وفتح مستقبل حافل لها في مدارج العمل، ومسالك المشاركة والإبداع .

الوطن يعيش مؤشرات واعدة

إن الوطن برُمَّتِهِ يعيش مؤشرات اقتصادية واعدة ، ويعرف تحولات إيجابية واقعية يلمسها الجميع.

وباستثناء بعض الأصوات التي يحلو لها احتراف مهنة التغريد خارج السرب فإنه لا بد من الإشادة بجهود جميع الكفاءات الوطنية المخلصة التي استطاعت أن تحول القطاعات العديدة في المجال الاجتماعي، وفي مجال المنشآت الكبرى والنقل بأصنافه والمياه والطاقة وغيرها من المجالات إلى ورشات نشطة وإلى حركة دؤوبة تجمع الليل بالنهار وتضيف يوما بعد يوم ما يدنو بنا نحو الأهداف التي ننشدها ويتطلع إليها جميع أبناء الأمة.

تحققت هذه الحركية بالرغم من المعوقات الموروثة عن سنوات المحنة ومراحل الركود، التي عملنا على التغلب عليها، وبالرغم كذلك مما طرأ على الأوضاع الاقتصادية العالمية من تدهور واضطراب مالي معقد لم تتضح مخارجه بعد.

وإذا كنا نجحنا على مدار السنوات السابقة في تذليل الصعوبات المتشابكة والمعقدة التي كانت مطروحة بحدة إما بفعل الإرهاب والتخريب، وإما بسبب ما سبق أو صاحب ذلك من لغو وغلو ولغط وإضاعة للتوجهات والإحداثيات.

و إذا كنا قد توفقنا ولله الحمد في إعادة العقول إلى رؤيتها وهدوئها، ورسمنا اتجاهاتها، ووفرنا ما يلزم، لكي تستعيد التنمية الحقيقية أنفاسها.

والجزائر اليوم في كامل ربوعها تعيش نسائم الواقع الجديد وتتلمس الثمار المحققة في حقول المنشآت الضخمة من البرامج المكثفة للسكن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها.

وهي في هذا وذاك تزاوج بين تلبية المطالب اليومية للمواطنين والتقدم أكثر فأكثر في تنفيذ الإستراتيجية الشاملة التي تقوم على إنجاز المشاريع الكبرى التي ستغير وجه الجزائر في الأجل القريب وتضعها بالفعل في المواقع المتقدمة ضمن كوكبة الدول التي نجحت في النهوض وإثبات الوجود.

وإذا كنا قد حققنا ذلك كله، فإننا بإذن الله، وما دامت النوايا صادقة والإرادة موجودة والوفاء لتضحيات الشهداء قائم، فسنستطيع التأسيس لمراحل أخرى أكثر تطورًا وإشراقًا. وبإمكاننا المضي في طريق التقدم والنهوض بالرغم من الإعصار الاقتصادي والمالي الذي يضرب أكبر القلاع الاقتصادية في العالم ما دمنا معتمدين على طاقتنا وقدراتنا الذاتية، ومحافظين على جديتنا وعقلانيتنا ودقة حساباتنا.

إن قناعتي بأنه طالما تشبثنا بإرادتنا في البناء وعولنا على مواردنا وأحسنا توظيفها، وكرسنا كل طاقتنا لخدمة أهداف محسوبة فإن النجاح سيكون حليفنا لا محالة.

كانت هذه هي كلمة القوة والتفوق عند الشهداء وعند المجاهدين الذين سطروا لثورة نوفمبر، هؤلاء الذين لم يأبهوا بقوة العدو وترتيباته طالما اقتنعوا بما آمنوا به وأعدوا له ما يلزم ليحولوه إلى فعل ينبض بالحياة.

وحقيق بالجيل الحاضر أيضا أن يتأسى بذلك الرعيل وفي يده ما لم يكن في أيدي أسلافه من مصادر القوة والتفوق والانتصار، أقول حقيق به وواجب عليه أن يمضي حيث يريد، وسيرى كم هو مفيد التأسي بالشهداء الذين هم أحياء عند ربهم يرزقون، وهكذا هم أيضا بيننا، وينبغي أن يظلوا أحياء نعطيهم حقهم ونقتدي بمسارهم عبر الوفاء لمنهجيتهم في مجابهة الصعاب واقتحام التحديات والاستعانة بمناقبهم في المعارك الراهنة لإثبات الوجود في عالم يعج بالرهانات المتعددة ، ويحتاج بالرغم من اختلاف الوسائل وطبيعة التحديات إلى قبس من الإرادة والإقدام الذي حرك ذلك الرعيل الفذ من جيل نوفمبر الخالد فخاضها معركة للمصير وحقق على يديه ما أراد من المصير.

فرحم الله شهداءنا الأبرار وأسكنهم واسع الجنات وجزاهم عنا بجنات الرضوان وحفظ الله المجاهدين ووقاهم من كل مكروه.

إننا وبقدر ما أوليناه من عناية بتاريخ ثورة التحرير، والمقاومة الوطنية، حرصنا على تعبئة الموارد الموجهة إلى صون مكانة المجاهد ومكانة الشهيد عبر ذويه في سلم القيم من خلال العناية بتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والنفسية للمستحقين من المجاهدين وذوي حقوق الشهداء.

الاستحقاق الرئاسي يجري وفق معايير الديمـــقراطيات العريقة

كان الحدث المرتقب في التاسع من أفريل نقطة الارتكاز في الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح في افتتاح دورة الربيع يوم الاثنين 02 مارس 2009 .. تحدث فيها عن الدلالات الوطنية والسياسية للانتخابات الرئاسية وتوقف خلالها مطولا عند أهمية أداء الواجب الانتخابي باعتباره تكريسا للممارسة الديمقراطية وانعكاسا لروح المواطنة وإسهاما في رسم مستقبل الجزائر.

مثل العادة نلتقي في هذا الموعد الخاص، لكي نعطي إشارة انطلاق أشغال الدورة الربيعية العادية... وفي هذه المناسبة، عوّدنا أنفسنا وإياكم على اطلاعكم بمضمون جدول أعمال الدورة، ومشاريع النصوص التي نكون قد اتفقنا مع الحكومة على دراستها... كما اعتدنا في نفس المناسبة تخصيص جزء من حديثنا إلى الأحداث والتطورات التي تدور حولنا...

لكننا هذه المرة، وعلى خلاف العادة، سوف نخصص حديثنا بشكل أساسي للحدث الوطني الأبرز... ونعني به الانتخابات الرئاسية، الذي يُعد حدثًا مؤسسيًا هامًا سوف يؤثر تأثيرًا واضحًا على وتيرة أشغال هيئتنا وعلى جدول أعمال دورتنا...

ولئن اعتبر البعض أن الاستحقاق الانتخابي لاختيار القاضي الأول للبلاد، قد أصبح اليوم -نتيجة تكرار تنظيمه- أمرًا مألوفًا، فإن المناسبة في أبعادها المؤسساتية والسياسية، تبقى في جميع الحالات حدثًا استثنائيًا يُؤثر على جل نشاطات البلاد خلال الفترة... وبالطبع فإن هذا الوضع لا يخص الجزائر وحدها، بل أن جل البلدان (بدرجات متفاوتة) تعرف أوضاعًا شبيهة بتلك التي نعرفها اليوم.

لهذا فمن المؤكد أن الانعكاسات الناجمة عن حلول الموعد، وما يسبقه أو يرافقه أو يلحق به، هي دائمًا حدث يؤثر بشكل مباشر على نشاط مؤسسات عديدة، وعلى أجندة الهيئة التي ننتمي إليها، ويطال حجم أدائها...

...بالطبع، الدورة لن تكون دورة بيضاء في جانبها التشريعي، وهي بالتأكيد بعد استكمال كامل الإجراءات الدستورية وتلك المكرسة في القوانين الناظمة لسير مؤسسات الدولة في مثل هذه الحالات... نقول سوف تَستأنف الهيئة تأكيدًا نشاطها عاديًا في معالجة الملفات التشريعية المتوقعة للفترة...

موعد كشف الحصائل .. والتوجه إلى المستقبل

البلاد كما تعلمون أنهت فترة، وهي تتهيأ لاستقبال أخرى، والمؤسسات الوطنية في مثل هذه المناسبات مطالبة أدبيًا، بأن تقدم حصيلة جهدها حول ما تحقق خلال الفترة... وفي هذا المجال، لا شك وأنكم لاحظتم أن العديد من المسؤولين، وفي مناسبات كثيرة، عددوا الإنجازات التي حققوها في القطاع التابع لهم. ولقد كان العرض المتبوع بالنقاش الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان واحدًا منها. حيث قدم الأرقام، وعدد المشاريع التي تحققت خلال العهدة، ولمح إلى الآفاق المستقبلية الواعدة للبلاد...

ولا أعتقد أن أحدًا قد غابت عن ذهنه أبعاد ومرامي مضمون الخطب الهامة التي يلقيها السيد رئيس الجمهورية أثناء الزيارات التفقدية التي يقوم بها في إطار أدائه لمهمته الرئاسية هذه الأيام... وما تتضمنه هذه الخطب من معطيات عن واقع التنمية في البلاد، والحرص الذي يوليه ليُبَيِّن ما تحقق، وما يجب أن يتحقق بالرقم والحجة... ليشهد بذلك الجميع بأنه قد وفى بما وعد...

هذه هي الحقيقة التي يجب أن تفهم من قبل الجميع... ذلك أنه لا يستحب لرئيس انتخبه الشعب وزكى برنامجه... أن ينهي عهدته دون أن يقدم حصيلة جهده ونتيجة عمله. بالطبع، الواجب الأخلاقي لرجل مسؤول بهذا المستوى يكون دائما في الوفاء بوعده، وإشهاد الناس على حقيقة ما قام به، ليترك بعد ذلك للشعب الحكم له أو عليه...

نحن أيضا، سيداتي سادتي، وفي هذا الموعد بالذات، مدعوون إلى تقديم نتيجة الجهد الذي قمنا به خلال الفترة، والتعريف بما تحقق ضمن الهيئة... لأن العمل الذي قمنا به هو جزء لا يتجزأ من برنامج السيد الرئيس.

وبالطبع، فإن المطلوب لا يَكْمُن في تقديم الحصيلة العددية للنصوص التي صادقنا عليها (وإن هي كانت هامة) وفي جل القطاعات... وإنما التذكير بالغاية التي جاءت لأجلها، وبما وَفَّرته هذه النصوص من حلول للمشاكل التي كانت مطروحة... وفي هذا السياق، تركزت جهود البرلمان خلال الفترة في تجسيد مضمون الأهداف الكبرى التي حملتها سياسة الإصلاحات التي مست كافة القطاعات : بدءً بالعدالة، المنظومة التربوية، وقطاع الاقتصاد والمالية والفلاحة والشؤون الاجتماعية والبيئة، وإنتهاءً بتنظيم هياكل ومؤسسات الدولة من خلال مراجعة الدستور...

البرلمان حلقة أساسية في نهج الإصلاحات

ليس جديدًا القول أن سياسة الإصلاحات التي انتهجتها البلاد (وفي كافة القطاعات)، كانت لها نتائج إيجابية واضحة، نتائج لعب البرلمان دورًا فيها... إذ هو (البرلمان) خلال عقد من الزمن، صادق على أكثر من 164 نصًا من أكبر وأهم النصوص القانونية، صبت في مجملها في خانة إثراء وتكييف وتحديث ومسايرة المنظومة القانونية للبلاد، بما يتماشى وطبيعة التطور الحاصل داخل وخارج الوطن، وتطبيقًا للخيارات السياسية التي اعتمدتها البلاد والرامية إلى تحقيق نهج الإصلاحات وتحقيق المصالحة الوطنية...

إنه رقم لا يحتاج إلى التعليق، خاصة إذا ربطناه بمضمون ونوعية النصوص، الدستورية منها والعادية، وعدد موادها وأضفنا له أرمادة النصوص التطبيقية التي انبثقت عنه...

ما يمكن قوله من كل هذا، هو أن النتيجة المحققة في ظل الفهم المذكور لواقع التطور، هو الذي يدفعنا إلى القول بأننا بفضل ما تحقق، وبفضل المساهمة الجادة التي قام بها البرلمان لتعزيز المنظومة القانونية للبلاد، نكون قد ساهمنا خلال الفترة في تعزيز أركان الدولة الحديثة القوية والعادلة... الدولة التي تأخذ بعين الاعتبار تراكم المكاسب المحققة، وتستقي مبادئها وأصالتها من ماضيها وحاضرها، وتتغذى بالجديد والمتطور من الأفكار المسايرة لواقع عصرها...

...منطلقة من هذا الفهم لواقع التطور، ارتضت البلاد لنفسها، منذ ما يربو عن عقد من الزمن، مجموعة من المبادئ والقواعد مثلت الوعاء الفكري لأمتنا ومرجعيتها الثقافية، وعملت بجدية وإصرار على تطبيقها.

فإذا كانت الديمقراطية والعصرنة والحكم الراشد من جهة، والتنمية والإصلاح المستمر من جهة أخرى... كلها أفكارًا نبيلة وذات قيمة عالية، فإن مِحَكّها الرئيسي يظل في النهاية "الواقع الملموس والممارسة اليومية"... وهذا ما تجسد من خلال الإنجازات المحققة ميدانيا أثناء الفترة...

إذا كنا قد قلنا هذا الكلام، فغايتنا هي بالواقع التأكيد على حقيقة مفادها أن الجزائر -من خلال مؤسستها البرلمانية- قد عملت بهذا الفهم، وسارت على هذا النهج، وهي في ذلك قطعت أشواطًا مُعتبرة من مسيرتها الإصلاحية، واكتسبت تجربة لا يستهان بها في مجالات عديدة و مختلفة وذات صلة بالتنظيم والتسيير... تجربة ساهمت في إنجاحها كل مؤسسات الدولة، وكان للبرلمان دورًا فيها...

الترتيبات كفيلة لضمان انتخابات نزيهة

بعد عقد من الزمن ومن العمل الجاد والإصلاحات العميقة والإنجازات الضخمة، ها هي الجزائر تلتقي اليوم بموعد جديد وحاسم على ضوئه تتحدد معالم طريق المستقبل...

إن الانتخابات الرئاسية القادمة هي في الواقع موعد مع التاريخ وموعد لصناعة التاريخ... ذلك أن التاريخ الذي حدده المرسوم الرئاسي لاستدعاء الهيئة الناخبة، لاختيار الرئيس الذي سيقود البلاد مستقبلاً، سيبقى تأكيدًا تاريخًا بارزًا في حياة الأمة، وهو في الوقت ذاته يعد موعدًا هامًا سيصنعه المواطن بكل وعي ومسؤولية، موعد سيُرجَّح فيه التوجه الذي يكون الشعب قد اختاره من بين التوجهات التي قدمها له المتنافسون حول كيفية بناء مستقبل البلاد...

• • • مستقبل يتوقف على كيفية التعاطي معه وعلى كيفية تنظيمه...

إننا من منطلق المعطيات المتوفرة ومن الإجراءات المتخذة... نقول أن مقومات نجاح الجزائر في تنظيم الاستحقاق الانتخابي تسير سيرًا عاديًا، بل جيدًا... ومما يدعم حكمنا هذا، هو أن كافة الترتيبات التي يتوجب توفيرها لإنجاح العملية قد تحققت فعلا... سواء من خلال التحسينات المادية، أو التكييف في الإجراءات، أو في كيفية التنظيم المادي لتوفير الشفافية والنزاهة التي تقتضيها العملية...

وفي هذا المجال، يمكن القول أيضا بأن الجزائر قد اكتسبت تجربة، سمحت لها باستجماع كل الشروط المطلوبة التي تمكنها من التحكم في جميع مراحل الاستحقاقات، سواء تعلق الأمر باحترام المواعيد، أو باستدعاء هيئة الناخبين، أو بمتابعة وتحيين القوائم الانتخابية، أو باتخاذ التدابير الإدارية الاحتياطية الوقائية، أو بتوفير المعدات والوسائل المادية الضرورية...

ولم تتوقف الجزائر عند هذا الحد، بل هي راحت تعمل على إحاطة هذه العمليات والاستحقاقات بكامل الاحتياطات من أجل توفير شروط رقابة جدية، بدءًا بالتأكيد على الإدارة بضرورة التزام الحياد، وبإشراك ممثلي المترشحين في هذه العملية، وبتسليم نسخة من محاضر الفرز، وبحضور قضاة يُشرفون على احترام الترتيبات القانونية لسلامة سير العملية...

وبالإضافة إلى كل هذه التدابير الاحترازية، قررت الجزائر إنشاء "لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية"...

وطلبت بالوقت ذاته حضور ملاحظين دوليين... ونتيجة كل ذلك، فقد أضحى من قبيل الأعراف السياسية أن تُتوج كل هذه التدابير بتعليمة رئاسية تُعنى بالتذكير الحازم بضرورة احترام القانون، والتأكيد على ضرورة توفير كافة الضمانات السياسية اللازمة، والتوعية بأهمية الاقتراع من وجهة نظر حضارية.

ومن كل هذه الإجراءات، تتبين حقيقة مفادها أن السلطات العمومية عملت على اعتماد المعايير المعمول بها في الديمقراطيات العريقة في مجال تنظيم الانتخابات...

إن الانتخابات الرئاسية القادمة هي في الواقع موعد مع التاريخ وموعد لصناعة التاريخ... ذلك أن التاريخ الذي حدده المرسوم الرئاسي لاستدعاء الهيئة الناخبة، لاختيار الرئيس الذي سيقود البلاد مستقبلاً، سيبقى تأكيدًا تاريخًا بارزًا في حياة الأمة، وهو في الوقت ذاته يعد موعدًا هامًا سيصنعه المواطن بكل وعي ومسؤولية، موعد سيُرجِّح فيه التوجه الذي يكون الشعب قد اختاره من بين التوجهات التي قدمها له المتنافسون حول كيفية بناء مستقبل البلاد...

فلتكن المنافسة شريفة ولصالح الجزائر

مناسبة الانتخابات الرئاسية تعطينا من هذا الموقع الإمكانية لكي نسجل أمامكم بعض الملاحظات ونبدي بعض الآراء في الموضوع... وفيها نقول أنه :

1 - بقطع النظر عن التحاليل التي يعطيها البعض، والأحكام التي يقدمها البعض الآخر، ليعبر عن وجهة نظره وقناعته، فإننا نود : إبداء الارتياح على كون بلادنا والحمد لله، أصبحت تتعاطى مع المواعيد والاستحقاقات الانتخابية تعاطيًا عاديًا.

2 - إن الجزائر في كل مرة وفي كل استحقاق، تؤكد بالدليل، على تشبتها بمبدإ الممارسة الديمقراطية، والمنافسة

الحرة الشريفة في إطارها التعددي، وتؤكد عن تمسكها بالتوجه الذي من مدة قد تم اعتماده...

3 - البلاد نتيجة رصيد تجربتها، اكتسبت ثقة بالنفس، وتجربة (ليست موضوع شك)، وهي في كل مرة تسعى إلى تحسين أدائها، وتقوية نجاعة آلياتها...

من خلال استحداث وتطوير الشروط والضمانات الضرورية الكفيلة بتحسين سير العملية...

أعضاء المجلس في غمرة الحملة الانتخابية

أعلم أن كل واحدة وواحد منكم قد بدأ، أو هو يتهيأ لخوض الحملة لصالح البرنامج الذي يدعمه والمترشح الذي يحظى بثقته... فهذا أمر طبيعي وهو مطلب مواطني تقتضيه الممارسة الديمقراطية... ولكن ما هو مطلوب في هذه المرحلة بالخصوص، هو أن ينخرط كل واحد وواحدة في مسعى إقناع المواطنين والمواطنات بأهمية العملية، وبواجب المشاركة في هذا الاستحقاق المواطني الهام، وبضرورة إختياره للأنسب من المتنافسين الذين يُؤَمِّنون له الأمن والاستقرار وتحقيق كافة أهداف المصالحة الوطنية، ويضمنون له الاستمرارية في التطور والتنمية، وتعزيز مكانة الجمهورية...

إن المشاركة في العملية الانتخابية هي حق وواجب، على كل مواطن ومواطنة تأديته. وأن أي تفريط أو عزوف عن القيام بتأدية هذا الحق وهذا الواجب، لهو بالتأكيد موقف يتعارض مع روح المواطنة، ويعاكس التوجه الديمقراطي الذي اعتمده الشعب كخيار لا يجوز التنازل عنه...

وفي هذا السياق، الواجب يقتضي إعادة التذكير بأهمية العملية، وحساسيتها، والدعوة إلى تحفيز المواطن على المشاركة، والتعبير الصريح عن الموقف، حتى لا تتكرر تبعات ذكرى سابقة نتجت عنها آثار كارثية دفعت البلاد ثمنا باهضا فيها، كان العزوف والتفريط سببًا فيها...

السيد رئيس الجمهورية كان محقًا عندما قال : على الشعب أن يختار، ويختار بكامل الحرية من يريد اختياره، وأن قوة الرئيس أيًا كان هذا الرئيس لا يمكن أن تكون حقيقية ما لم تُسنده أغلبية عريضة من أبناء شعبه... وأعتقد، سيداتي سادتي، أن الجزائر في هذا المجال، وفي هذه المرحلة تحتاج إلى رئيس قوي، رئيس تسنده أغلبية واسعة وتدعم خياراته. رئيس قوي قادر على اتخاذ الإجراءات الشجاعة -مثل تلك التي اتخذت بالماضي-، إجراءات قادرة على حل المشاكل ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجه بلدنا والعالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن على أيام معدودات من انطلاق الحملة الانتخابية، نرى لزامًا علينا التعبير عن الأمل في أن تكون المناسبة فرصة لتنافس الأفكار والبرامج... في إطار اللياقة التي يُحتِّمها الموعد وتفرضها طبيعة المنافسة.

رئيس مجلس الأمة اختتم كلمته بتهنئة العمال والفلاحين قائلا:

«أهنئ عمالنا وفلاحينا على المكاسب التي حققوها بفضل اللفتة الكريمة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية اتجاههم... وتبقى القناعة قائمة في أن تساهم الإجراءات المتخذة في تحسين أوضاع العمال والفلاحين المادية والاجتماعية وأن تحفزهم على بذل مزيد من الجهد والعطاء لصالح تنمية الجزائر وتحقيق ازدهارها...»

اختتام دورة الخريف لسنة 2008

وفي اختتام دورة الخريف الماضية رئيس المجلس يعتبر أن:

التأصيل والانسجام المؤسساتي.. تثبيت لأركان الدولة المعاصـــــرة

في كلمة اختتام دورة الخريف الماضية تطرق رئيس المجلس إلى قضايا متصلة بجدول أعمال الدورة برؤية زاوج فيها بين التقييم والاستشراف وتحدث فيها على الخصوص عن الخصوصيات التي طبعت الدورة من حيث أنها شهدت بداية التطبيق العملي لمضامين التعديل الدستوري بعرض الوزير الأول السيد أحمد أويحيى لخطة عمل الحكومة.:

أود في البداية الترحيب بكم جميعًا، وأن أشكركم على حضوركم معنا المناسبة... مناسبة اختتام الدورة الخريفية العادية والتي فيها اعتدنا على استعراض ما قمنا به من عمل وتقييم حصيلة جهد معًا حققناه...

وحول هذا، زميلاتي زملائي، أقول :

لا أعتقد أنكم تختلفون معي إذا ما قلت أن الدورة التي نحن بصدد اختتامها... كانت حقا دورة مميزة في تاريخ الحياة البرلمانية، وعلى أكثر من صعيد، سواء من حيث طبيعة الأنشطة التي حققناها، أو من حيث نوعية النصوص التي درسناها وصادقنا عليها، أو من حيث التطورات السياسية الهامة التي سايرنا فصولها...

...خلال الفترة وظف مجلس الأمة كافة المهام والصلاحيات التي خوله أياها الدستور... ليس فقط في مجال التشريع العادي والرقابة البرلمانية المألوفة وإنما تعداه إلى مجالات تتعلق بتنظيم السلطات... وقد مثلت المراجعة الدستورية الحدث الأبرز فيها... خاصة وأن هذه المراجعة جاءت في ظرف خاص اكتساها دلالات عدة...

•فعلى المستوى السياسي، هناك – تأصيل مؤسساتي – مرتبط في أبعاده بضرورة تقوية عنصر الانسجام بين المؤسسات وتكيّف العمل الحكومي بالمستجدات العملية والمتطلبات الواقعية، وخاصة بالرهانات المستقبلية الداخلية والخارجية للبلد.

ذلك أن القصد الرئيسي كان قبل كل شيء يرمي إلى تجذير الاستقرار وتطور البلد والسير الأفضل للأعمال العمومية فيه...

•أما على المستوى الحضاري والثقافي، فهناك تعزيز لرموز الجمهورية وتكريس لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإثراء التجربة الجزائرية في هذا المجال... خاصة من خلال تقوية حظوظ المرأة في الممارسة السياسية ودخول المجالس المنتخبة وعلى مختلف المستويات.

•أما على المستوى الدستوري والقانوني، فهناك تقوية لأركان بنيان دولة الحق والقانون... البنيان الذي دُشن من خلال سياسة المصالحة الوطنية بكل ما ولدته من آثار إيجابية على الحياة العامة في البلاد...

والسياسة التنموية الشاملة التي كان لها انعكاس إيجابي مباشر على الأداء الاقتصادي والوضع الاجتماعي على حد السواء.

ولعل أبرز الأهداف المبتغاة من هذا التعديل كانت تَكْمُن في مواكبة التغيرات ومسايرتها بما يتلاءم مع تطور المجتمع...

لكن اللافت للنظر في عمل الدورة برز خاصة في عملية التطبيق الفوري لمضمون هذا التعديل حيث جاء تعيين السيد الوزير الأول بصفته هذه من قبل فخامة رئيس الجمهورية مباشرة بعد المصادقة على التعديل الدستوري... التي تلتها خطوة أخرى في نفس الاتجاه... تمثلت في قيام السيد الوزير الأول بتقديم مخطط برنامجه المرحلي إلى غرفتي البرلمان. وهكذا نلاحظ أن هاتين الخطوتين قد سجلتا الدخول الفوري لمضمون الدستور بصيغته الجديدة، الأمر الذي أثبت أن التعديل كان حقا عملاً مطلوبًا وعاجلا اقتضته الضرورة والمصلحة...

خطة عمل الحكومة فرصة لنقاش واسع

لقد كان البرنامج الذي قدمه السيد الوزير الأول للبرلمان في مضمونه خطة عمل طموحة، خطة كرست المشاريع التي كانت مبرمجة وأكدت عليها وعددت الإنجازات التي يتوجب إتمامها وبالوقت ذاته رسمت آفاق مستقبل تنمية البلاد لسنوات عديدة...

...أما نقاش الدورة وخاصة ذلك الذي وقع في هذه القاعة عقب عرض السيد الوزير الأول... فقد كان حقًا نقاشًا حيًا وعميقًا وهو لذلك شكل أحد المحطات الهامة في عمل مجلس الأمة بل البرلمان خلال الدورة...

إذ لثلاثة أيام كاملة عبّر السيدات والسادة أعضاء المجلس بكل صراحة وروح مسؤولية عن آرائهم ومواقفهم من مضمون هذه الوثيقة الهامة... نقاش تناول جميع القضايا الوطنية في أبعادها التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالطبع السياسية.

هذا التقديم وهذا النقاش كان مناسبةً مواتية إستغلها السيد الوزير الأول ليقدم من خلالها –للتمثيلية الوطنية والرأي العام الوطني– المعطيات الكاملة والدقيقة عن واقع البلاد وعن مستقبلها التنموي وفي كل المجالات...

وبصراحته المعهودة وردوده الوافية تمكن السيد الوزير الأول من إقناع أعضاء البرلمان بجدية التوجه ونال من ثم دعمهم... سواء من خلال مصادقة أعضاء المجلس الشعبي الوطني على هذا البرنامج أو من خلال لائحة الدعم التي أصدرها أعضاء مجلس الأمة حوله...

معالم المستقبل ترسم اليوم

وعلى الصعيد التشريعي العادي، درس مجلس الأمة وصادق على عدد هام من النصوص القانونية، شملت قوانين المالية التكميلي والعادي، وقوانين تتعلق بتسهيل الاستثمار وأخرى تخص قانون العقوبات، وثالثة ترمي إلى حماية المستهلك وقمع الغش بالإضافة إلى القانون الخاص بالمساعدة القضائية. ونصوص أخرى لا تقل أهمية... كالقانون المتعلق بمنح الامتياز أو القانون المتعلق بأعضاء البرلمان...

ما يمكن قوله عن هذه النصوص وعن الأعمال التي قمنا بها خلال الدورة هو أنها كانت ترمي إما إلى جرد حصيلة جهد الدولة خلال الفترة المنقضية أو كانت تصب في إطار التوجه الرامي إلى رسم معالم وتصورات المستقبل بشكل عام...

وهكذا فقد جاء قانون المالية التكميلي مثلاً لمواصلة جهد الحكومة الرامي إلى ترشيد النفقات العمومية ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي عبر ترشيد وعقلنة نفقات الميزانية بما يتماشى وأولويات الدولة الخاصة بالتجهيز ودعمًا للخيارات الاستراتيجية التي اعتُمدت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة... وتقليص مخصصات ميزانية التسيير في الحدود المعقولة...

...وهي كما لاحظتم ولا شك، عوامل تأتي كلها تطبيقًا للتوجهات الكبرى التي أتى بها السيد رئيس الجمهورية في برنامجيه الانتخابيين، أو التوجيهات التي كان يعطيها لمسؤولي القطاعات المختلفة وفي المناسبات العديدة...

أما ما يمكن قوله عن قانون المالية العادي لسنة 2009 فهو أن حسن التقدير الذي اعتمدته الحكومة لدى إعداد الميزانية مقرونًا بالإجراءات الواقعية التي اتخذتها وخاصة تلك المتعلقة بتحديد السعر المرجعي لبرميل النفط، نقول أن هذين الإجرائين كانا بالإضافة إلى أخرى من بين العوامل التي ساعدت الجزائر على التحكم في توازن الموازنة حتى عندما تراجعت أسعار النفط إلى المستويات المعروفة...

وهنا يجب أن نسجل لصالح الحكومة سداد رؤيتها ورجاحة نظرتها في هذا الباب... ذلك أن هذا الموقف جنّب الجزائر تأثيرات تدبدبات أسعار النفط من جهة، وهو سيساعدها من دون شك في إعتماد تقديرات واقعية لبنود الميزانية القادمة ويخفف تأكيدًا من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية...

غير أن هذه الوضعية وإن هي كانت مرضية فيجب ألاّ تحول دون الدعوة إلى ضرورة استخلاص الدروس من واقع الأزمة وما تولد عنها من معطيات سلبية عديدة يعرفها عالمنا اليوم... وننتهز الفرصة أيضًا لكي ندعو إلى اعتماد الواقعية والتبصر لدى دراسة التوقعات الخاصة بمداخيل الميزانية وخاصة تلك المتأتية من مداخيل النفط، وكما يتعين علينا في نفس الاتجاه الدعوة إلى ترشيد النفقات، وتعزيز دور آليات الرقابة وتقوية الإجراءات الرامية إلى مكافحة تبذير المال العام والتهرب الضريبي.

هذا بالنسبة لقانون المالية، وأما بالنسبة للنص المتعلق بقانون العقوبات المعدَّل، فيمكننا القول بأنه نص مهم وضروري لإصلاح قطاع العدالة. تُشكر الوزارة الوصية على برمجته في هذه الدورة خاصة وأنه يأتي لمسايرة المعايير القياسية العالمية التي يتم تطبيقها الآن في الدول المتقدمة في هذا المجال...

وهكذا وبفضل هذا النص القانوني فإن الجزائر ستنتهج نظام عدالة جديد يتحول بموجبه النظام العقابي الحالي تدريجيًا من نظام عدالة عقاب إلى نظام وقاية وإعادة تربية. كونه أصبح يَتَّبِع إجراءات عقابية جديدة يسميها أصحاب الاختصاص بالعقوبات البديلة.

وبتقدير هؤلاء المختصين، فإن العقوبات البديلة تشكل مرحلة نوعية متقدمة في النظام العقابي كونها إجراءات تهدف في غايتها النهائية إلى التقليل من عدد الجانحين والمنحرفين في السجون خدمة للصالح العام، لأن السجن بمفهومه ونظام سيره التقليدي عادة ما ينزع من السجين إنسانيته... وبدل أن يدفعه إلى التوبة –عادة ما– يتسبب له في تقوية شعور الإحباط واليأس والإقصاء، وينمي لديه النزعة العدائية تجاه المجتمع...

أهمية النص هذا تكمن في كونه أصبح يتكفل بمعالجة أنواع من الجرائم لم يكن القانون يتكفل بها من قبل...

- أما فيما يخص نص القانون المتعلق بالمساعدة القضائية، فإنه يندرج ضمن مسعى الدولة الرامي إلى تسهيل وتيسير إيصال العدالة إلى المواطن وخاصة فئة المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي باب آخر فإن القانون المتعلق بحماية المستهلك ومكافحة الغش وقمعه، يمثل هو الآخر منعطفًا نوعيًا في مجال تنظيم التجارة التي كانت تعاني من فراغات قانونية كبيرة.

على المستوى السياسي، هناك -تأصيل مؤسساتي- مرتبط في أبعاده بضرورة تقوية عنصر الانسجام بين المؤسسات وتكيّف العمل الحكومي بالمستجدات العملية والمتطلبات الواقعية، وخاصة بالرهانات المستقبلية الداخلية والخارجية للبلد.

ولعل أهمية هذا النص البارزة تكمن خاصة في كونه سيعمل على تحديث وعصرنة وتكييف التشريعات الوطنية مع المتطلبات التي نتجت عن عولمة التجارة، والوقاية من الأخطار الصحية التي تتسبب فيها مواد خطرة على حياة المستهلك. ناهيك عن كون هذا القانون سوف يساعد مكافحة ظاهرة التقليد التي سببت دمارًا كبيرًا لاقتصاد بلدنا.

لا شك وأنكم لاحظتم أني قد أطلت بعض الشيء في التحليل الخاص ببعض النصوص وذكرت ببعض ما قيل في هذه القاعة، لقد فعلت هذا عمدًا للأهمية التي تكتسيها والأبعاد التي سوف تترتب عن تنفيذها ومن خلال هذا التذكير سعيت أيضا إلى إبراز أهمية الأعمال التي حققناها في المجلس خلال هذه الدورة... إنها نصوص تندرج ضمن رؤية مستقبلية معروفة أهدافها، وتترجم بوضوح التوجه الرامي إلى مواصلة عمل بناء الدولة العصرية والذي من سنوات عشر تم الشروع فيه وتنفيذ مراحله، وبنجاح تم توسيع مجالاته.

خلال الدورة واصل مجلس الأمة ممارسته لعمله الرقابي المعتاد من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية العديدة التي قدمها أعضاء المجلس إلى الحكومة. ما يلاحظ في هذا المجال هو أن هذه الأسئلة مست مختلف القضايا، محلية كانت أم وطنية. كما أن هذه العناية وهذا الاهتمام كان يرمي من بين ما يرمي إليه هو البرهنة على كون أعضاء مجلس الأمة بالإضافة إلى تمسكهم بمراقبة عمل الحكومة فهم يحرصون على مد جسور التواصل ما بينهم وبين أفراد الشعب وبنفس الوقت مع الحكومة...

ولقد كانت جلسات الأسئلة الشفوية مناسبات قيمة مكنت السادة الوزراء من استغلال المنبر لشرح سياستهم القطاعية وبرامجهم المستقبلية أمام التمثيلية الوطنية وأمام الرأي العام الوطني...

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد قام مجلسنا بالعديد من الأعمال التي تندرج ضمن النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية. كما أن أعضاءه وبالتنسيق مع زملائهم في المجلس الشعبي الوطني قاموا بنشاطات ومهام عديدة في إطار ما أصبح يطلق عليه اليوم بالدبلوماسية البرلمانية. وفي نفس الفترة استقبل مجلس الأمة العديد من الوفود البرلمانية لدول صديقة أو شقيقة أو قام بزيارات لها...

الموعد مع الحدث

أما على الصعيد السياسي، فإننا نقول أن الدورة التي نحن بصدد اختتامها، كانت دورة مميزة سجلت في واقع الأمر بلوغ البلاد لمحطة وهيئت لأخرى. وخلال الفترة بدأت الساحة السياسية تعرف نشاطًا ونقاشًا حيًا من خلال التصريحات وتحديد المواقف في العديد من المناسبات وحول العديد من القضايا الوطنية الأمر الذي أعطى هذا النقاش الأهمية في فترة تزامنت مع اقتراب موعد واحدة من أهم الاستحقاقات الوطنية.

توشك العهدة الرئاسية الحالية على الانتهاء، وبالطبع فإن أجواء الحملة الانتخابية أصبحت ظاهرة للعيان. وفي هذه الأجواء فإن أعضاء مجلس الأمة وبمختلف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية... لن يكونو بعيدين عن أجواء الموعد، خاصة وأن المحطة المقبلة تتطلب تعبئة واسعة سوف يشارك فيها الجميع... ذلك أن الأمر يمس كامل الوطن وجميع المواطنين، لأنه يمس مستقبل البلاد.

وما من شك أيضا أن هذه المحطة سوف تمثل في الأساس تفعيلا عمليا وواقعيا للديمقراطية في الجزائر... وإن ما تثيره من مواقف وردود أفعال متباينة في الساحة الوطنية، لهو أمر جيد كونه يُعد مؤشرا ينعكس إيجابيا على حركية وحيوية مجتمعنا والقوى التي تدعمه... إلا أن الأهم في هذا المسار يتمثل حسب رأينا في ضرورة الحرص على حُسن سير العملية وعلى مدى وعي المواطنين بأهميتها والمشاركة فيها... وهنا فإننا نستغل المناسبة المتاحة أمامنا لكي ندعو إلى ضرورة تجند الجميع والعمل على إنجاح العملية لأن في ذلك فرصة ثمينة يتوجب على كل جزائري وجزائرية استغلالها للتعبير العملي عن رأيه وموقفه... بل أن هذه المشاركة تعد عنوانا عن المواطنة وعن تمسك المواطنين بجزائريتهم.

ناهيك عن كون الانتخابات المُقبلة سوف تبرهن مرة أخرى عن تشبث الجزائريين بالنهج الديمقراطي الذي من مدة اعتمدوه في اختيار حكامهم وتسيير شؤونهم الوطنية... إنه خيار يقوم على مبدأ احترام ممارسة الشعب لسيادته عبر الاختيار الحر، أي احترام اختيار الشعب لممثليه وعلى مختلف المستويات. وفي هذا السياق سياق تكريس الممارسة الديمقراطية فإن البلاد لا يمكنها أن تتوقف في مفترق الطريق أو في منتصف المسيرة، ولهذا فإن الاستحقاق الانتخابي القادم سيكون تأكيدًا موعدًا حاسمًا بالنسبة لمستقبل البلاد ولمستقبل الممارسة الديمقراطية...

لهذا فإن كل مواطن وكل مواطنة مطالب _بمناسبة هذا الاستحقاق بأن يتحمل مسؤوليته في ترسيخ هذا التوجه وهذا الخيار... من خلال المشاركة الواسعة والتعبير عن الموقف.

لكن ما هو مطلوب منه هذه المرة خاصة... هو أنه مدعو أيضا لأن يختار ما بين مواصلة عمل التجديد الوطني الذي من عشر سنوات تم انتهاجه وتحقيق أهدافه أم يختار توجه سياسي غير معروفة وجهته...؟

ذلك هو السؤال الذي سيكون أعضاء مجلس الأمة مطالبون بشرح وبإثراء نقاشات الساحة السياسية به... وذلك هو الدور الذي يُعتبر كل واحد وواحدة منا في هذه الهيئة معنيًا ومطالبًا بشرحه...

العدوان على غزة تعدٍ على القوانين الدولية

الدورة التي عشنا تطوراتها تزامنت دوليًا مع تطورات خطيرة بينت مدى هشاشة واقع السلم والأمن الدوليين... وهي بينت سيطرة سياسة الكيل بمكيالين...

لقد كانت الحرب على غزة وعلى فلسطين عدوانًا بشعًا بلغت بشاعته درجة يصعب وصفها وكانت جرائمها أفعالا خالفت كافة القوانين الدولية وهي لهولها كانت بالواقع جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب أصبح لزامًا على المجموعة الدولية اتخاذ إجراءات عقابية في حق مرتكبها.

إن غض الطرف على فاعلي هذه الجرائم سيبقى وصمة عار في سجل الأمم المتحدة والأسرة الدولية ما لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمعاقبة الجاني وإحقاق الحق للمجني عليه.

إننا لنستغل المناسبة هذه لكي نجدد استنكارنا لكامل الأفعال التي ارتكبها العدوان الإسرائيلي ضد أبناء فلسطين في قطاع غزة وفي فلسطين عامة ونحيي الوقفة التضامنية التي وقفها الشعب الجزائري وقيادته مع أبناء فلسطين، وندعو إلى مزيد من الجهود لوحدة صف أبناء فلسطين. ونقول أن الأمن والاستقرار لن يتحقق في المنطقة ما لم يتم الاعتراف بحق شعب فلسطين في الاستقلال وإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشريف.

توشك العهدة الرئاسية الحالية على الانتهاء، وبالطبع فإن أجواء الحملة الانتخابية أصبحت ظاهرة للعيان. وفي هذه الأجواء فإن أعضاء مجلس الأمة وبمختلف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية... لن يكونو بعيدين عن أجواء الموعد، خاصة وأن المحطة المقبلة تتطلب تعبئة واسعة سوف يشارك فيها الجميع... ذلك أن الأمر يمس كامل الوطن وجميع المواطنين، لأنه يمس مستقبل البلاد.

القانون المتعلق بالمساعدة القضائية

تكفل الدولة بأتعاب المساعدة القضائية

شرح وزير العدل حافظ الأختام خلال عرضه نص القانون المتعلق بالمساعدة القضائية، على أعضاء المجلس في جلسة يوم الاثنين 26 جانفي 2009, الأحكام الجديدة الواردة فيه والأسباب التي دعت إليها، حيث أبرز أهمية النص والأهداف المتوخاة منه، فنص القانون يحتوي على محاور تتمثل على الخصوص في:

– توسيع مجال تطبيق المساعدة القضائية
– كيفية منح المساعدة القضائية
– ضمان نوعية الخدمات المقدمة في إطار المساعدة القضائية
– تكفل الدولة بأتعاب المساعدة القضائية.

استحداث مكاتب للمساعدة القضائية

تضمن نص القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 71–57 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق لـ 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية، على خمس(5) مواد معدلة ومتممة للمواد المنصوص عليها في القانون السابق، حيث يمكن لكل الأشخاص الطبيعية والمعنوية التي لا تستهدف الربح والتي لا تسمح لهم مواردهم المطالبة بحقوقهم أمام القضاء أو الدفاع عنها، والمقيمين بصورة قانونية على الإقليم الوطني، الاستفادة من المساعدة القضائية.

وتمنح هذه المساعدة القضائية لكافة المنازعات المطروحة أمام الجهات القضائية العادية والإدارية وجميع الأعمال والإجراءات الولائية والأعمال التحفظية .

وبموجب هذا القانون تم استحداث على مستوى المحاكم والمحاكم الإدارية والمجالس القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع مكاتب للمساعدة القضائية . حيث تتشكل هذه الأخيرة (المادة 3 من نص القانون) من ممثلي حسب مستوى المحاكم التي تشكلت بها (على مستوى المحاكم، على مستوى المجالس القضائية والمحاكم الإدارية، على مستوى المحكمة العليا، على مستوى مجلس الدولة، على مستوى محكمة التنازع).

توجه طلبات المساعدة القضائية إلى رئيس مكتب المساعدة القضائية المختص رفقة الوثائق التالية:

– عرض وجيز لموضوع الدعوى أو العمل الولائي أو التنفيذ المراد مباشرته،
– مستخرج من جدول الضرائب أو شهادة عدم فرض الضريبة،
– كشف الراتب للأشهر الثلاثة الأخيرة عند الاقتضاء،
– تصريح شرفي يثبت فيه المعني موارده، مصادق عليه من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي محل الإقامة.

وتنص المادة 28 من القانون منح المساعدة القضائية بقوة القانون إلى :

1– أرامل وبنات الشهداء غير المتزوجات،
2– معطوبي الحرب،
3– القصر الأطراف في الخصومة
4– المدعي في مادة النفقة
5– الأم في مادة الحضانة
6– العمال في مادة حوادث العمل أو الأمراض المهنية وإلى ذوي حقوقهم
7– ضحايا الاتجار بالأشخاص أو بالأعضاء
8– ضحايا تهريب المهاجرين
9– ضحايا الإرهاب
10– المعوقين

انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس

طرح أعضاء المجلس خلال جلسة المناقشة جملة من التساؤلات والاستفسارات حول نص القانون .

فبخصوص الانشغال المتعلق بقيمة الأتعاب المخصصة للمحامي والمحضر القضائي والموثق المعينين في إطار المساعدة القضائية، أكد وزير العدل أن هناك إجراءات ستكون موضع تنفيذ لتحديد قيمة هذه الأتعاب، وفقا لما هو معمول به بين الفئات الثلاث وبين موكليهم خارج إطار المساعدة القضائية، من أجل ضمان جودة وفعالية الخدمات المقدمة داخل هذا الإطار.

وحول عدم الإشارة في هذا القانون إلى توفير المساعدة القضائية في المحاكم العسكرية، أوضح الوزير أن هذه المساعدة تنصرف إلى القضايا ذات الطابع المدني أو الإداري التي تكون من اختصاص االقضاء المدني بصفة عامة، في حين أن القضاء العسكري يختص بالقضايا ذات الطابع الجنائي، والتي تكون فيها المساعدة القضائية مضمونة بقوة القانون.

وبشأن تساؤل أحد أعضاء المجلس حول سبب اعتماد عضوية رئيس المجلس الشعبي البلدي في تشكيلة مكتب المساعدة القضائية بدلا من ممثل المجلس الشعبي الولائي، أوضح وزير العدل حافظ الأختام الطيب بلعيز أن مهمة رئيس المجلس الشعبي البلدي تجعله أكثر إطلاعا على الحالة الاجتماعية لطالب المساعدة القضائية، باعتبار أن هذا الأخير يقطن في إقليم البلدية، ورئيسها مسؤول عن المصادقة على الوثائق الإدارية التي تثبت حاجته لهذه المساعدة، فهو الأقدر على تحديد مدى أحقيته لها.

مبدأ المساواة أمام القضاء

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان في تقريرها التكميلي الأحكام الواردة في نص هذا القانون، معتبرة إياه لبنة جديدة تضاف إلى المنظومة التشريعية الوطنية، حيث أنه حقق انسجاما دقيقا بين القوانين ذات الصلة، ويكرس في مضمونه مبدأ المساواة أمام القضاء ويجسد روح القانون التي تلامس الواقع الاجتماعي للمواطن.

قانون العقوبات

استبدال العقوبة..ومسألة الخدمة أو النفع العام: الدواعي والمحاذير!

صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة عامة يوم الأربعاء 28 جانفي 2009 على نص القانون المتضمن قانون العقوبات، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز، ووزير العلاقات مع البرلمان، السيد محمود خوذري.

عرض الوزير

تطرق وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز خلال عرضه لنص القانون المتضمن قانون العقوبات خلال جلسة يوم الاثنين 26 جانفي 2009, للأسباب التي أدت إلى تجريم الأفعال التي تناولتها الأحكام الواردة فيه والمتمثلة في:

– أحكام تمكن الجهة القضائية من استبدال عقوبة قصيرة المدة بعمل للنفع العام.
– تجريم بعض الأفعال المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الوطني بالنسبة للوطني أو الأجنبي المقيم،
– تجريم المتاجرة بالأشخاص
– تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية
– تجريم ظاهرة تهريب المهاجرين
– العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية وكذا تهريب المهاجرين .
– تدعيم حماية التراث الثقافي الوطني.

نص القـــــانون

تضمن نص القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات على 8 مواد، تم بموجبها تكييف التشريع الجزائي الوطني مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وكذا مع المعايير العالمية وجعله متطابقا مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر. إلى جانب معالجته الآفات والجرائم التي لم يتناولها قانون العقوبات الساري.

تعلقت الأحكام الجديدة بـ:

1– وضع أحكام تمكن الجهة القضائية من استبدال العقوبة قصيرة المدة بعمل للنفع العام: حيث يتم استبدال عقوبة الحبس المنطوق بها على المحكوم بعمل للنفع العام بدون أجر لمدة تتراوح بين (40) ساعة و(600) ساعة، في أجل أقصاه (18) شهرا وذلك لدى شخص معنوي من القانون العام، ولكن بتوفر الشروط الآتية:

– إذا كان المتهم غير مسبوق قضائيا

– إذا كان المتهم يبلغ من العمر 16 سنة على الأقل وقت ارتكاب الوقائع المجرمة

– إذا كانت عقوبة الجريمة المرتكبة لا تتجاوز ثلاث سنوات حبس

– إذا كانت العقوبة المنطوق بها لا تتجاوز عام حبس .

2– تجريم بعض الأفعال المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الوطني بالنسبة للوطني أو الأجنبي المقيم: فكل جزائري أو أجنبي يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر وبغرامة من 20,000 إلى 60,000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عند مغادرته الإقليم الوطني بصفة غير شرعية من أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية أو في مراكز الحدود ، وذلك بانتحاله هوية أو استعماله لوثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى.

3– تجريم المتاجرة بالأشخاص: ارتكزت الأحكام الواردة بشأن هذا الموضوع على توضيح الأفعال التي تعد اتجارا بالأشخاص وذلك طبقا لما جاء في بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة الأطفال والنساء المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المعتمد في سنة 2000 والتي صادق عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03–417 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.

4– تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية : حيث وضعت القواعد المتعلقة بتحديد العقوبات المقررة لهذه الجرائم قصد التصدي لاستفحال ظاهرة المتاجرة بالأعضاء البشرية للأحياء منهم والأموات. فيعاقب كل من يحصل من شخص على عضو من أعضائه أو ينتزع أنسجة أو خلايا أو يجمع مواد من جسم شخص مقابل دفع مبلغ مالي أو أي منفعة أخرى مهما كانت طبيعتها سواء كان الشخص على قيد الحياة أو ميتا.

5- تجريم ظاهرة تهريب المهاجرين: تضمنت مواد تعلقت بتحديد العقوبات المقررة لهذه الجرائم، وذلك تطبيقا لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو .

انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لعرض الوزير افتتحت جلسة المناقشة، حيث أبدى أعضاء المجلس الأمة انشغالاتهم حول الأحكام المعدلة والمتممة في نص القانون .

فحول عدم النص على إمكانية تطبيق إجراء استبدال العقوبة بعمل للنفع العام على الشخص المحكوم عليه نهائيا قبل صدور هذا النص؟ أوضح الوزير أن المبدأ القانوني الذي ينص على عدم رجعية القوانين يحول دون ذلك بالإضافة إلى أن هذا يستلزم إعادة المحاكمة وهو أمر مستعص عمليا.

وعن علاقة هذا النص بتجريم الهجرة غير الشرعية، أوضح وزير العدل أن الأحكام الواردة في هذا القانون لا ترمي إلى تجريم فئة معينة، بل هي قواعد قانونية عامة ومجردة جاءت لتكييف المنظومة التشريعية الوطنية مع الالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من طرف الجزائر. كما أن إسقاط هذه الأحكام على جريمة الهجرة غير الشرعية من شأنه حماية الأفراد من استغلال الشبكات التي اختصت في هذا النوع البشع من الإجرام. مذكرا في سياق ذلك أن فخامة رئيس الجمهورية قد أولى أهمية قصوى لهذا الموضوع وأمر بتشكيل لجنة وطنية مكونة من كل المؤسسات ذات الصلة، لوضع إستراتيجية وطنية شاملة لدراسة هذه الظاهرة وتحديد أسباب تفشيها في المجتمع و من ثمة إيجاد الحلول الكفيلة للحد منها.

وردا على السؤال الخاص بعدم التزام الشخص المبلغ عن الجرائم بالسر المهني؟ أوضح وزير العدل حافظ الأختام أن الأحكام الواردة بشأن هذا الموضوع جاءت لحماية الأشخاص الملزمين بواجب التحفظ نظرا لخصوصية مهامهم فلا يمكن التحجج بالسر المهني لتبرير عدم الإبلاغ عن الجرائم.

توصيات اللجنة

بعد الاستماع لرد الوزير اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد إبراهيم لعروسي، رئيس اللجنة وأعدت تقريرا تكميليا ثمنت فيه الاجتهاد القانوني للنص، خاصة وأن الكثير من هذه الجرائم هي دخيلة على مجتمعنا مثل الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية .. لذلك كان لزاما عقوبات صارمة لردع مقترفيها . مؤكدة أن استبدال العقوبات بالعمل للنفع العام هو إجراء جدير بالاستحسان من شأن تخفيف الضغط ماديا على مؤسسات الدولة، وتخفيفه معنويا على الشخص المدان.

عقد مجلس الأمة يوم الاثنين 26 جانفي 2009 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة خصصها لمناقشة القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ويندرج نص قانون حماية المستهلك وقمع الغش حسب العرض الذي قدمه السيد الهاشمي جعبوب وزير التجارة في إطار عصرنة المنظومة التشريعية الوطنية وتكييفها مع متطلبات العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية كما يهدف نص هذا القانون إلى سد الفراغ الذي تركه تطبيق القانون رقم 89-02 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك ، لاسيما في مجال تأطير حماية المستهلك ودعم تدابير قمع الغش وضمان مطابقة جميع المنتوجات والخدمات المعروضة للاستهلاك.

كما أوضح ممثل الحكومة أن هذا النص ما هو إلا تكريس للمنافسة الحرة في وقت أصبح فيه ضبط السوق يكتسي أهمية أكبر من ذي قبل وفي نفس الوقت مواكبة للأحكام الدولية لاسيما في مجال العقوبات ضد مخالفي هذا القانون.

قانون حماية المستهلك وقمع الغش

كيف يمكن تفعيل جمعيات حماية المستهلك؟

ومن جهة أخرى أوضح السيد الوزير بأن هدف النص هو كذلك حماية صحة وأمن المستهلك بدعم آليات قمع الغش وإنشاء جمعيات تحمل صفة جمعية ذات منفعة عامة" يخول لها الحق في طلب المساعدة القضائية إضافة إلى تعيين الأعوان المؤهلين لمعاينة وقمع الغش, وتحديد المخابر المكلفة بالتحاليل والاختبارات والتجارب التي يتم إجراءها في مجال الغش.

بعد دراستهم لنص القانون تدخل عدد من أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة المناقشة وقد تمحورت أسئلة أعضاء مجلس الأمة وانشغالاتهم حول النقاط التالية :

1 - ضعف دور جمعيات حماية المستهلكين

2 - منح سلطات واسعة لأعوان قمع الغش في عدم رجوعهم في بعض الحالات للعدالة

3- ضرورة تضافر الجهود والتنسيق بين مختلف المتدخلين لتوفير الآليات والوسائل اللازمة لحماية صحة وأمن المستهلكين

4-عدم الاستئناس بأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد في مجال الخبرة

5-تراجع الاحترافية في المعاملات التجارية

تكفل ممثل الحكومة بالرد على معظم انشغالات أعضاء مجلس الأمة موضحا أنه بشان جمعيات حماية المستهلكين ، فإن الهدف من إنشائها هو ترشيد وتهذيب المستهلك بالإضافة إلى توعيته بحقوقه وأنه يمنع عليها الترويج لسلعة ما.

-وفيما يتعلق بتدخل أعوان قمع الغش في مجال البحث ومعاينة المخالفات في أي وقت أوضح أن الكثير من الأسواق لا تفتح إلا ليلا أو في أيام العطل الأسبوعية مما استدعى النص على تدخلهم ليلا أو نهارا

-وفيما يتعلق بالخبرة أشار أن النص الجديد يسمح للمخالف أن يختار خبيرا إلى جانب خبير ثان تعينه الجهة القضائية الناظرة في مدى سلامة المنتوج.

أما عن احتواء النص محل النقاش لبعض أحكام العقوبات أكد أنه نظرا لخصوصية التجارة وطبيعة العلاقة بين التاجر والمستهلك كان من الضروري إفراد هذا المجال بنص خاص.

صادق أعضاء مجلس الامة على نص القانون المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء.28 جانفي 2009 وذلك بعد أن أصدرت اللجنة المختصة التوصيات التالية :

1-الإسراع في إعداد النصوص التطبيقية لترجمة مضامين هذا القانون في الحياة اليومية للمستهلك

2-تدعيم المصالح الخارجية للتجارة بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لتأدية مهامها على أحسن وجه

3-تفعيل دور المجلس الوطني لحماية المستهلك حتى يكون سندا مكملا للمراقبة

4-وضع الأليات المناسبة للتنسيق بين مختلف المصالح التي لها علاقة بحماية المستهلك وقمع الغش

5-تشجيع وتدعيم جمعيات حماية المستهلك لتمكينها من المساهمة الفعالة لتوعية وحماية المستهلك زيادة على ترشيده وتهذيبه

6-القيام بحملات إعلامية واسعة عبر مختلف وسائل الاتصال بالإضافة إلى تنظيم حملات ميدانية لتوعية المستهلك

7-توسيع شبكة المخابر وتجهيزها باحدث وأدق وسائل اللازمة للتحاليل

8-العمل على إنجاز الفضاءات التجارية لاحتواء التجارة الموازية.

خلال جلسة مخصصة للأسئلة الشفوية و..

في بداية الجلسة ألقى السيد رئيس مجلس الأمة كلمة حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جدد فيها موقف التضامن والمساندة مع الشعب الفلسطيني واستنكر الجرائم الفظيعة والشنيعة المرتكبة في حق الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين كما دعا إلى الوقف الفوري لهذه المجزرة الوحشية .

بعد كلمة رئيس المجلس وقف أعضاء المجلس دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء هذا العدوان .

«لا يمكننا الشروع في العمل في إطار هذه الجلسة المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية... دون التعبير مجددا عن موقفنا... المتضامن مع أشقائنا في فلسطين، وتعاطفنا مع عائلات شهدائها رحمهم الله... والدعاء للجرحى منهم بالشفاء...

- لا يمكننا أن نسكت حول كل ما جرى ويجري يوميًا في قطاع غزة من أفعال فضيعة وجرائم شنيعة (تستعمل فيها كافة أنواع أسلحة الدمار المحرم منها دوليًا وغير المحرم) جرائم ترتكب في حق الأطفال والنساء والشيوخ من أبناء شعب فلسطين...

لا يمكننا السكوت عن هذه الأفعال دون أن نندد ونستنكر وندعو إلى ضرورة وقف المجزرة... ووضع حد لعمليات التخريب والهدم والدمار المصحوب بالحصار الذي من سنوات فرض على سكان غزة.

- لا يمكننا أن نبقى لامبالين بما تمارسه إسرائيل من خروقات يومية صارخة مخالفة لمضامين كافة المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية.

- لا يمكننا القبول باستمرار تطبيق سياسة الحصار التي تحول دون مرور المواد الغذائية والدواء إلى مواطني غزة دون التنديد بهذه السياسة والدعوة إلى واجب رفعه...

- إننا لا نفهم ولا يمكننا أن نتفهم موقف الأمم المتحدة في عدم لعب دورها المكرس وتطبيق قراراتها خاصة تلك التي جاءت ملزمة بموجب أحكام ميثاقها، حتى لو أن هذه المقررات كانت في حد ذاتها منقوصة ولا تف بالغرض...

- وفي السياق ذاته فإننا لا نجد المبررات المقنعة لفهم موقف بعض أعضاء الأسرة الدولية الصامت أو المتواطئ أو الداعم... للفظائع الجارية في غزة...

- ولا نفهم كيف أن هذه الدول تقنع نفسها بمبررات واهية لا يقبل بها العقل ولا يبررها المنطق... إننا لا نفهم كيف أن بعض هذه الدول تساند موقف إسرائيل في غلق المعابر المؤدية إلى غزة بحجة أن الفلسطينيين «يهربون» السلاح عبرها ولا تجد مانعًا -في هذا الوقت تحديدا- تقول لا تجد مانعًا في رسو البواخر المشحونة بأحدث أنواع الأسلحة الموجهة لقتل المدنيين من أبناء فلسطين...

- إننا نستغرب كيف يقبل البعض من هذه الدول بالمنطق الذي يساوي ما بين الجاني والمجني عليه لتبرير مساندة العدوان والموافقة على استمرار الجريمة... ونتساءل أيضا كيف يلام الفلسطينيون لرفضهم التسليم ببعض بنود الخطط هي في مضامينها عقود ادعان حقيقية تتجاهل حقوق ووجهات نظر الفلسطينيين...

...أي منطق هذا الذي يتحكم في التحليل وفي الممارسة السياسية السائدة في المنطقة...

أيتها السيدات، أيها السادة،

- أمام هذا الوضع الذي لا يستند إلى العقل والمنطق نتساءل هل العدوان الذي استهدف قطاع غزة هو عدوان موجه إلى فصيل فلسطيني معين أم أنه يستهدف شعبًا بكامله؟... وهل أن الغزو الإسرائيلي وقع لتحقيق غاية عسكرية معينة ومؤقتة؟ أم هو جاء لتنفيذ خطة مبيّتة ترمي إلى الاستحواذ النهائي على وطن وإنهاء قضية.

وفي كل الحالات فإن ما يجري في غزة سوف يكون سببًا ومبررًا لتأجيل علاج أزمة لفترة لن تكون قريبة.

تضامنا مع غزة ..

...لكن عملية إطفاء الحريق وإيقاف المجزرة تبقى اليوم أكثر من مطلب عاجل وضرورة يتوجب لتحقيقها جملة من الشروط.

من بينها :

...وقف العدوان على قطاع غزة وإيقاف فصول مجزرة دخلت يومها العشرين، والانسحاب العاجل واللامشروط من الأراضي المحتلة.

- وفي هذا الوقت تحديدا نرى أن الأولوية يجب أن تعطى خاصة إلى ضرورة تجاوز أبناء فلسطين لخلافاتهم وتوحيد صفوفهم لمواجهة عدوهم الحقيقي وفي أقرب الآجال... ونقول أنه في هذا الوقت بالذات لا بد للعرب والمسلمين وأحرار العالم من مضاعفة جهودهم الرامية إلى التعبير عن مزيد من الوقفات الداعمة والمنددة بالاحتلال وبجرائمه الشنيعة.

- لا بد للدول التي تمتلك القدرة على التأثير في القرار الإسرائيلي من أن تتحرك بجدية للضغط على هذه الأخيرة قصد إجبارها على الاعتراف لشعب فلسطين بحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس...

- إننا في الجزائر، وليس هذا بالأمر الجديد... عبرنا عن موقفنا الداعم لفلسطين وسوف نستمر فيه إلى أن يسترجع هذا الشعب حقوقه كاملة...

وهذه المرة أيضا ومنذ اللحظات الأولى وقف الجزائريون في الطليعة... منددين ومتضامنين... وما المظاهرات ووقفات التضامن التي وقفها هؤلاء وفي مختلف مدن وقرى الجزائر إلا واحدة من الشواهد المترجمة لهذا الشعور.

وفي إطار المجهود العربي المشترك عبرت الجزائر من مدة عن جاهزيتها لبذل كل ما يمكن القيام به من أجل القضية. وهي تحت القيادة الحكيمة للسيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية، لم تُقصّر يومًا في واجبها تجاه فلسطين وبدون منة سوف تستمر...

وفي البرلمان فإننا كنا وسنكون دائمًا في المقدمة ولن نتردد في القيام بأي تحرك يُفيد القضية...

...خلال الفترة الأخيرة كنا في القاهرة، كنا في صور بلبنان، وشاركنا في اسطنبول لنصرة القضية وسنظل نتحرك بكل قدراتنا وبكل جهودنا في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لنصرة شعب فلسطين إلى أن يسترجع كامل حقوقه المشروعة في تحقيق الاستقلال وإقامة دولته وعاصمتها القدس.

مع فلسطين كنا،

ومع فلسطين سنظل...

المجد والخلود لشهداء غزة وشهداء فلسطين، والتضامن والتعاطف مع كافة أسر شهداء القضية والدعاء للجرحى منهم بالشفاء العاجل إن شاء الله...

والآن أطلب منكم، سيداتي سادتي، الوقوف دقيقة صمت... ترحمًا على الشهداء وقفة تضامن مع أبناء القطاع بل مع أبناء فلسطين»

الأسئـــــــلة الشفويـــــة

السيد كريم عباوي

السيد بلعباس بلعباس

السيد مسعود قمامة

السيد عبد الله بن التومي

السيد صويلح بوجمعة

السيد كمال بوناح

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 15 جانفي 2009 جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس، خصصت لطرح مجموعة من الأسئلة الشفوية على أعضاء من الحكومة. وقد حضر هذه الجلسة وزراء القطاعات المعنية، التربية الوطنية، الفلاحة والتنمية الريفية، التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، الشباب والرياضة ووزير العلاقات مع البرلمان.

نفى وزير التربية الوطنية السيد أبو بكر بن بوزيد أن يكون الهدف من اعتماد الترميز اللاتيني في المقررات التربوية ترقية للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، مؤكدا أن المبتغي منه هو إعداد التلاميذ لمواصلة الدراسات العليا. وذلك خلال رده على سؤال السيد رشيد عساس، عضو مجلس الأمة حول الغاية من استعمال الرموز الأجنبية في المقررات العلمية والتقنية بدل اللغة العربية؟

موضحا أن اعتماد الترميز العالمي لم يكن قرارا ارتجاليا ولم يكن الهدف منه المساس بالغة العربية في المدارس العمومية والخاصة. مؤكدا أن إدراج الترميز العالمي في بعض المواد العلمية والتقنية له غاية علمية وليس لها خلفية سياسية أو إيديولوجية، وسيسمح ذلك بإعداد التلاميذ للأطوار العليا ومسايرة التطور الحاصل في هذه المواد.

مذكرا في سياق الموضوع بالمسار المعتمد في إصلاح المنظومة التربوية الذي أعتمد منذ سنة 2002 وكان تحت إشراف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، و تم بعد دراسة عميقة من طرف مجلس الحكومة التي خصصت له أربعة اجتماعات لمناقشته .

وعن إجابته لسؤال السيد كريم عباوي والمتمثل في استعمال الإعلام الآلي في المؤسسات التربوية؟ أعلن وزير التربية عن إنشاء لجنة مستقلة تسهر على وضع خطة لاستخدام الحاسوب الآلي في كل المؤسسات وستقدم تقريرها في الندوة الوطنية التي ستعقد بعد شهر، مضيفا أن مادة الإعلام الآلي أصبحت إجبارية بالنسبة لتلاميذ الطور الإكمالي والسنة الأولى ثانوي، مؤكدا على ضرورة تعميمها في كل الأطوار التعليمية خلال السنتين القادمتين على أكثر تقدير ، مشيرا في الأخير أن 1600 ثانوية مجهزة اليوم بمخبر و16 حاسوبا وأنه من المنتظر أن تجهز 5 آلاف اكمالية بأجهزة الإعلام الآلي مع الدخول المدرسي القادم.

استعمال التكنولوجيا لمكافحة التصحر

ردا على سؤال السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة حول إستراتيجية قطاع الفلاحة في مكافحة التصحر التي تهدد جزءا كبيرا من المناطق السهبية ؟ أكد رشيد بن عيسى وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن الدولة رصدت إمكانيات معتبرة لمحاربة هذه الظاهرة في إطار المخطط الوطني العملي الذي تم وضعه من طرف الحكومة، معتبرا أن مكافحتها مرتبطة بالتنمية المستدامة، ومشيرا في نفس السياق إلى أهمية استعمال التكنولوجيا للكشف المبكر عن المناطق المهددة بالتصحر.

من جهة أخرى دعا وزير الفلاحة إلى ضرورة إشراك البلديات المعنية في مكافحة الظاهرة وتدعيمها ماديا ومعنويا، خاصة وأنه من أصل 30 مليون هكتار من الأراضي السهبية 7 ملايين منها مهددة بالتصحر و600 ألأف هكتار غزتها الرمال في وقت تراجعت فيه نسبة التشجير في العشرين سنة الماضية حيث لم يتم غرس سوى 160 ألف هكتار، إذ عرفت الجزائر بين سنتي 1962 و1970 غرس ألف هكتار .

مضيفا في الأخير أنه سيتم تسخير الوسائل اللازمة لحماية الأراضي السهبية المهددة بالتصحر في إطار البرنامج الخماسي 2009 – 2014.

لجنة وزارية للتحقيق والتحري في مشاكل فلاحي الجنوب

كشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال رده على سؤال السيد مسعود قمامة، عضو مجلس الأمة حول وضعية الفلاحين في المناطق الصحراوية؟ عن تشكيل لجنة وزارية للتحقيق والتحري في المشاكل التي يعيشها الفلاحون بالجنوب لاسيما بالولايات الحدودية، وأن اللجنة ستبدأ مهامها في القريب العاجل.

من جهة أخرى أوضح الوزير أن فلاحي المنطقة المصرحين لدى مديرية الفلاحة بالمنطقة يتلقون كل التسهيلات الضرورية للحصول على الأسمدة والبنزين، مشيرا في نفس السياق إلى ضرورة تأطير نقل هذه المواد بالنظر إلى حساسية الموضوع وارتباطها بمشكلة التهريب، متحدثا في الأخير عن تحفيزات أقرتها الوزارة منذ مدة لفائدة الفلاحين بالمناطق الصحراوية.

أما عن ظاهرة حرائق الغابات التي تشهدها الجزائر في كل فصل صيف التي تساءل عنها السيد عبد الله بن التومي؟ أكد السيد رشيد بن عيسى وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن عددها تراجع السنة الماضي بـ 49 بالمائة مقارنة بنسبة 2007, مضيفا أن جهودا مضنية يتم بذلها كل سنة للحيلولة دون حدوثها.

مشاركة الجالية في تنمية البلاد

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة السيد صويلح بوجمعة تساءل عن كيفية تأطير الحركة الجمعوية الجزائرية بالخارج؟

أعلن وزير التضامن والأسرة والجالية الوطنية بالخارج السيد جمال ولد عباس أن الدولة شرعت في تنفيذ برنامج وطني يهدف إلى إشراك 7 ملايين جزائري يقيمون في القارات الخمس (04 ملايين) منهم بفرنسا وحدها في إطار تنمية البلاد ، موضحا في السياق نفسه أن جهودا حثيثة تبذل في سياق إنشاء جمعيات للجالية الوطنية بالمهجر مذكرا في سياق حديثه عن اللقاءات التي انعقدت في الأشهر الماضية مع الجالية بكندا وفرنسا وببعض الدول العربية خاصة الخليجية منها.

من أجل النهوض بالرياضة الجزائرية

ردا على سؤال السيد كمال بوناح، الذي ناب عن السيد بلعباس بلعباس والموجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول تراجع نتائج الفرق الوطنية وفي مختلف الرياضات؟ أن الدولة لم تتخل في يوم من الأيام عن واجباتها سواء تعلق الأمر بالتسيير أو بتوفير التجهيزات الرياضية، مشيرا في نفس السياق إلى أن الخلل الهيكلي في التسيير ظهر منذ 1989 بعد انسحاب المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تمويل الرياضة الشيء الذي أحدث خللا في التكوين و التخطيط والتأطير .

مشيرا إلى أن وزارة الشباب والرياضة تسعى حاليا إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة عبر فتح نقاش مع كل الفاعلين في القطاع من أجل النهوض بالرياضة الجزائرية .

السيد أبو بكر بن بوزيد

السيد رشيد بن عيسى

السيد جمال ولد عباس

السيد الهاشمي جيار

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 29 جانفي 2009 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وقد خصصت هذه الجلسة التي حضرها عدد من ممثلي الحكومة للإجابة على أسئلة عدد من أعضاء مجلس الأمة الشفهية.

السيد مسعود عمياز

السيد مسعود عمياز

السيد ناصر بوداش

السيد محمد خوجة

السيد لخميسي شخاب

ففي **قطاع الطاقة والمناجم** رد السيد شكيب خليل ممثل القطاع على ثلاث أسئلة جاءت على النحو التالي :

تقدم السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة بسؤال يتعلق بحوادث الصعق الكهربائي التي تعرض لها عدد من المواطنين مؤخرا وعن المشاريع المستقبلية لتطوير سونالغاز وتحديث شبكة التوزيع الكهربائي.

حيث أوضح ممثل الحكومة في رده على القسم الأول من سؤال عضو مجلس الأمة أن عدد مصابي حوادث الصعق قد وصل إلى 130 حالة خلال سنة 2008 مات منهم 20 شخصا منها أربع وفيات حدثت خلال مزاولة هذه المهنة . أما عن سبب تواجد هذا النوع من الشبكات داخل التجمعات السكانية أكد الوزير أن معظمها كان موجودا قبل إنشاء هاته الشبكات.

وفي إجابته عن المحور الثاني للسؤال رد السيد شكيب خليل بأن الدولة الجزائرية قد خصصت ميزانية معتبرة لتوسيع الشبكة الكهربائية وتعزيزها كإنجاز محطات توليد جديدة كمحطة أرزيو وسكيكدة والبرواقية بالمدية وبمنطقة حجر النص بتيبازة مضيف أن السياسة الوطنية تهدف إلى توسيع وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية ومن أجل ذلك تم وضع برنامج استثماري على المدى الطويل يسعى إلى إنجاز مشاريع لصناعة الطاقات الجديدة والمتجددة ومنها إنجاز القرى الشمسية فقد شرع القطاع في إنجاز محطة بالرياخ بـ10 ميغاوايت وبتندوف ومحطة شمس/غاز بطاقة 150ميغاوات بحاسي رمل.

وفي سؤال أخر للسيد كريم عباوي حول المشاكل التي تحول دون استعمال الغاز الطبيعي كوقود للسيارات أوضح وزير الطاقة والمناجم أن الدولة ورغم التكاليف الضخمة التي يتطلبها تعميم استعمال الغاز الطبيعي كوقود فإنها قررت التدخل بوضع مجموعة من الإجراءات لدعم الاستثمار في هذا المجال من خلال برنامج يتضمن :

أولا : إستيراد 500حافلة تسير بالغاز الطبيعي

ثانيا : التكفل بتمويل في حدود 80 بالمائة 50 ألف وحدة متخصصة في لوازم تحويل محركات سيارات الأجرة.

ثالثا : تمويل بنفس النسبة تكلفة إنجاز محطات توزيع الغاز الطبيعي وكذا ورشات تحويل المحركات.

وأشار في هذا الإطار أن إنجاز محطة واحدة لبيع الغاز الطبيعي كوقود تكلف حوالي 29 مليون دينار في حين تقدر تكلفة إنجاز محطة توزيع البترول المميع ب 10 ملايين دينار.

وفي رده على سؤال السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة الذي ناب عنه السيد محمد خوجة حول تحديد هامش الربح لأصحاب محطات توزيع الوقود أوضح السيد الوزير أن أسعار المواد الإستراتيجية والحساسة محددة عن طريق المرسوم التنفيذي لسنة 1996 الذي نص على تحديد أسعار وهوامش الربح القصوى لبعض السلع والخدمات الإستراتيجية حيث تم في هذا الإطار مراجعة هامش الربح للمنتجات البترولية منذ سنة 2004 إلى سنة 2007 بنسبة 100 بالمائة.

أما **قطاع التجارة** فقد حضي باهتمام ثلاثة أعضاء في مجلس الأمة ، حيث طرح السيد مسعود عمياز سؤالا على السيد الهاشمي جعبوب ممثل القطاع حول المقاييس والمعايير التطبيقية الموضوعة لمراقبة المنتجات المستوردة حيث كشف الوزير في هذا الإطار عن برنامج يخص إنجاز مخبر مراقبة المنتجات الاستهلاكية على مستوى كل ولاية وذلك ضمن المخطط الخماسي وذكر بأن أشغال إنجاز المخبر الوطني المكلف بمراقبة مختلف المنتوجات المصنعة محليا أو المستوردة الكائن بمدينة المعالمة غرب العاصمة قد انطلق منذ مدة.

أما السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة فقد تقدم بدوره بسؤال لوزير التجارة حول نقص الخدمات التجارية والمطعمية بالعاصمة لاسيما في العطل الأسبوعية حيث أوضح ممثل الحكومة في هذا السياق بأن هناك نصا موجودا على مستوى مكتب الحكومة يرمي بالأساس إلى إيجاد حلول لظاهرة شل الحياة التجارية بالمدن والقرى بسبب غلق المحلات والقرى في وقت مبكر حيث ينص مشروع القانون على منح المجالس الشعبية البلدية حق التدخل من أجل وضع برنامج خاص بالعطل السنوية وعطل نهاية الأسبوع لتنظيم فضاءات التسوق على النحو الذي يمكن من الإبقاء على حيوية المدن

كما سينص مشروع المرسوم على أن التاجر سيكون ملزما لدى حصوله على عطلة بوضع لافتة تعلم المواطنين أنه في عطلة مع الإشارة إلى عنوان أقرب محل يمارس نفس النشاط.

وحول محاربة التجارة الموازية تساءل السيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة ناب عنه السيد توهامي بومسلات عضو مجلس الأمة فرد وزير التجارة أن الوزارة أعدت برنامجا من شأنه وضع حد لهذه الظاهرة من خلال إنجاز 50 سوقا وطنية وجهوية وولائية برسم البرنامج الخماسي 2009–2013 بالإضافة إلى 1000 سوق جوارية جديدة موضحا أن ضحايا التجارة الموازية هم التجار النظاميين والمواطنيين ثم الخزينة العمومية.

أما في **القطاع المالي** فقد تقدم السيد عبد الله بن التومي بسؤال إلى السيد كريم جودي وزير المالية قراه نيابة عنه السيد ناصر بوداش حول الإجراءات المتخذة لتحفيز المهاجريين على تحويل أموالهم من الخارج واستثمارها في الجزائرفرد السيدالوزير بأن قيمة التحويلات من العملة الصعبة التي يتكفل بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية من الخارج نحو الجزائر قد سجلت أزيد من 3,9 مليون عملية تحويل منح المتقاعدين وأجور العمال الجزائريين ما بين جانفي وأكتوبر 2008 دون أن يقدم تفاصيل عن قيمة تلك التعاملات.

السيد شكيب خليل

السيد الهاشمي جعبوب

السيد كريم جودي

وفي سياق آخر وحول انتشار السوق الموازية للعملة الصعبة ذكر السيد كريم جودي بأن هناك تعليمة لبنك الجزائر صدرت سنة 1998 تقنن نشاط صرف العملات وشروط ممارسته حيث يشترط من أجل فتح مكتب للصرف الحصول على اعتماد على مستوى البنك .

كما طرح السيد لخميسي شخاب سؤالا عن رواتب المنتخبين المحليين المنتدبين

فأكد وزير المالية بان المنتخب المحلي المنتدب كان يستفيد من علاوة توافق المبلغ الأخير الممنوح قبل انتخابه وبالتالي لا يمكن لهذه العلاوة أن تستمر خلال العهدة الانتخابية

كما تم التعامل به بالنسبة للمنتخبين الذين يستفيدون من علاوة منصوص عليها في القانون مضيفا أن النتداب هو الحالة التي تسير فيها الوضعيات الإدارية للمنتدب بالقواعد التي تحكم المنصب الذي ينتدب فيه لاسيما فيما يتعلق بالرواتب وبالنسبة للمنتخب المحلي فإنه يستفيد من علاوة والتي تعتبر كراتب يتم دفعه من طرف الجماعات المحلية التي يمارس فيها نشاطه وعليه تبين أنه لا يمكن للمنتخب المحلي المنتدب الذي يعود منصبه في إدارته الأصلية الاستفادة من مخالفة زيادة الاجور خلال الفترة التي توافق المدة الانتخابية لممارسة مهامه الانتخابية.

وأضاف الوزير أن المرسوم التنفيذي رقم 08/207 المؤرخ في 12 جويلية 2008 السالف الذكر والذي تممت أحكامه المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91 /463 المؤرخ في 03 ديسمبر 1991 المذكور أعلاه قد اثبت مدى تطور هذه العلاوة حسب نفس الشروط المتعلقة بالأجرة المرتبطة بمنصب العمل الذي كان يشغله المعني.

السيد عبد الله بن التومي

السيد رشيد عساس

السيد بوزيد لزهاري

في **مجال الثقافة** أجابت السيد خليدة تومي وزير الثقافة على سؤال تقدم به السيد عبد الله بن التومي ناب عنه السيد حسين داود حول تهريب الآثار من الجزائر إلى الخارج واسترجاعها حيث أعلنت السيدة الوزيرة بأن قطاعها قد أعد خطة استعجالية لحماية التراث الوطني الثقافي الوطني ومكافحة كافة محاولات تهريبه وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية المختصة.

كما أشارت الوزيرة إلى أن نقص المختصين في مجال حماية التراث هو الذي يحول دون الحماية الفعالة لهذه الكنوز من الاندثار أو جردها.

كما ذكرت السيدة تومي في هذا الشأن بأنهما بين سنوات 2006 و2008 تم توقيف 31 متهما في قضايا تهريب التراث الثقافي على المستوى الوطني مضيفة أنه قد تم استرجاع عدة تحف من تونس سرقت من المناطق الشرقية للوطن،

وفي سياق آخر تحدث السيدة تومي عن إعداد دفتر شروط لحماية المواقع الأثرية خلال احتضانها للمهرجانات الثقافية السنوية،

وفي **قطاع التعليم العالي والبحث العلمي** تقدم السيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة بسؤال للسيد رشيد حراوبية حول إمكانية تخفيف أعباء نقل وإيواء وإطعام الطلبة على الوزارة وذلك للاهتمام أكثر بتسيير القضايا البيداغوجية والعلمية حيث أبرز ممثل الحكومة أنه بعد تشخيص المعمق للنظام الخدماتي الجامعي تبين أنه أي النظام قد بلغ محدودية لم يعد معها قادرا على تأدية وظائفه الأساسية بالنوعية المرجوة والفاعلية المبذولة.

وهو ما يدعو إلى مباشرة إصلاحات دون تأخير في الجانب التنظيمي للقطاع بحيث يعاد تنظيم الديوان الوطني للخدمات الجامعية باستحداث مديريات له على مستوى كل المدن وكذا إعادة تنظيم مهام الإقامات الجامعية.

كما سيشمل الإصلاح مستقبلا حسب السيد الوزير طرق التمويل والتسيير ونظام الإعانات لتي يستفيد منها الطلبة الجامعيين وذلك انطلاقا من مبدأ تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

ومن جهته أوضح وزير **السكن والعمران** ، السيد نور الدين موسى في إجابته على سؤال للسيد رشيد عساس عضو مجلس الأمة حول الأعمال المنوطة بالمديريات الولائية التابعة لوزارة السكن والعمران.

بأن هذه الأخيرة قد أشرفت منذ بداية الخماسي الأخير على إنجاز 3300 مشروع تابع لعشر قطاعات مختلفة مفيدا أن هذه المشاريع قد شملت أساسا كلا من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتربية الوطنية بالإضافة إلى العدالة والثقافة والصحة والشباب والرياضة

أما سؤال السيد بوزيد لزهاري فقد طرح سؤالا حول واقع وآفاق مؤسسات ترقية السكن العائلي التي تقرر مؤخرا حلها وإعادة تنظيمها حيث أوضح الوزير بان الحكومة لجأت إلى هذا الإجراء بعد أن أجرت عملية تقويم لإنجازات المؤسسة خلال الخماسي الأخير بينت أن هذه الأخيرة كانت دون الأهداف المتوخاة حيث أن مؤسسات ترقية السكن العائلي لم تنجز سوى 8000 وحدة سكنية في حين أنجزت وكالة عدل 55000 وحدة سكنية. ولهذا فإن التنظيم الجديد يهدف إلى الرفع من مستوى مردودية هذه المؤسسات التي يبلغ عدد 19.

وبهذه المناسبة طمأن ممثل الحكومة عمال هاته المؤسسات على حقوقهم ومناصب عملهم مضيفا أن التنظيم الجديد سيسمح بخلق مناصب شغل جديدة.

رئيس مجلس الامة في زيارة رسمية إلى الجمهورية التونسية

بدعوة من نظيره السيد عبد الله القلال ، رئيس مجلس المستشاريين التونسي قام السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بزيارة رسمية إلى الجمهورية التونسية على رأس وفد هام من مجلس الأمة ابتداءا من 16 فيفري 2009, أجرى خلالها محادثات مع العديد من المسؤولين التونسيين .

رئيس مجلس الأمة التقى حين وصوله إلى تونس بنظيره التونسي عبد الله القلال ، رئيس مجلس المستشاريين التونسي وأجرى معه محادثات تناولت كيفية دفع التعاون الجزائري التونسي في المجال البرلماني وكذا تعزيز العلاقات الثنائية الممتازة وقد توسع اللقاء ليشمل وفدي البلدين و كان فرصة كذلك للتأكيد على عمق ونوعية الروابط التاريخية التي تجمع البلدين وتجسدها بوضوح ذكرى «ساقية سيدي يوسف» كما تطرقت إلى تطلعات البلدين لبناء الصرح المغاربي في ظل ظرف دولي تميزه التكتلات الجهوية.

السيد عبد القادر بن صالح تحدث عن البناء الديمقراطي بالجزائر واستتباب الأمن والاستقرار وتحسن مؤشراتها الاقتصادية والتنموية، كما دعا إلى تعزيز التعاون البرلماني من خلال تبادل الزيارات والوثائق والنشاطات العلمية والثقافية مؤكدا في هذا السياق على ضرورة وضع آلية مجموعة أخوة أو صداقة برلمانية تؤطر هذا التعاون.

كما أجرى رئيس مجلس الأمة محادثات مع السيد فؤاد لمبزع، رئيس غرفة النواب التونسية. وتمحورت حول آفاق تعزيز العلاقات التي تجمع البلدين وضرورة توسيعها إلى جميع المجالات حيث تبادل الطرفان وجهات نظر بشان مختلف القضايا المتعلقة بتعزيز التعاون الثنائي والتشاور لاسيما في الميدان البرلماني وكذا حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

والتقى كذلك بعدد من الوزراء في الحكومة التونسية وهم السادة : عبد الوهاب عبد الله ، وزير الخارجية. بشير التكاري ، وزير العدل وحقوق الإنسان. محمد فوزي الجويني ، وزير التنمية والتعاون الدولي.

على هامش زيارته للجمهورية التونسية التقى السيد عبد القادر بن صالح بمقر السفارة الجزائرية بعدد من أعضاء الجالية الوطنية المقيمة بهذا البلد وتبادل معهم الحديث حول قضايا وطنية والوضع الراهن في الجزائر وأهمية الانتخابات الرئاسية القادمة ودور الجالية الجزائرية في الخارج للمشاركة في تنمية الجزائر

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة بقصر عابدين من قبل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وذلك يوم الأربعاء 18.فيفري 2009 بحضور سفير الجزائر بتونس.

اللقاء كان مناسبة نقل من خلالها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة تحيات السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية إلى الرئيس التونسي،

وقد صرح السيد عبد القادر بن صالح عقب هذا اللقاء قائلا : "لقد كان لقائي بالرئيس زين العابدين بن علي هاما في مضمونه ومكنني من الاستفادة بتجربته الكبيرة وآرائه السديدة فيما يخص علاقات بلدينا ومستقبلها."

كما حمل الرئيس التونسي بدوره السيد عبد القادربن صالح تحياته ومشاعره الودية إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية.

الاجتماع الأول الاستثنائي للجنة التنفيذية

لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

شارك السيد محي الدين عميمور، عضو مجلس الأمة في الاجتماع الأول الاستثنائي للجنة التنفيذية لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن وفد برلماني ترأسه السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، المنعقدة بمدينة إسطنبول (تركيا) يوم 14 جانفي 2009.

للعلم فإن السيد محي الدين عميمور يحوز على عضوية إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2008 – 2010).

الاجتماع غير العادي لأعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي، في الاجتماع غير العادي لأعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد المنعقد بجنيف (سويسرا) يومي 29 و 30 جانفي 2009.

تدارس أعضاء اللجنة التنفيذية جدول الأعمال التالي:

– مناقشة قضية الشرق الأوسط

– التحضير للاجتماع البرلماني العالمي حول الأزمة المالية العالمية

– المساهمة المستقبلية للإتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (الاحتباس الحراري) التي ستعقد شهر ديسمبر سنة 2009.

الدورة الحادية عشر لمجلس إتحاد الدول الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي

شارك السيد محي الدين عميمور، عضو مجلس الأمة وعضو مجلس إتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة يومي 18 و 19 فيفري 2009 بنيامي النيجر في الدورة الحادية عشر لمجلس الإتحاد.

تناول الاجتماع إضافة إلى دراسة واعتماد تقريري اللجنة التنفيذية في اجتماعيها 19 و 20, دراسة تقارير المشروعات والقرارات المقدمة من مقرري اللجان المتخصصة الدائمة الثلاث دراسة العديد من البنود الطارئة أهمها مناقشة عامة لاتخاذ موقف موحد من قبل البرلمانات الأعضاء لمناصرة فلسطين في مواجهة العدوان وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة.

الاجتماع الشتوي الثامن للجمعية البرلمانية لـ OSCE

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة وناصر بوداش، رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس، في الاجتماع الشتوي الثامن للجمعية البرلمانية لـ OSCE يومي 19 و 20 فيفري 2009 بفيينا.

للعلم فإن الجزائر تحوز على صفة العضو الشريك في التعاون مع OSCE، كما أن اجتماعات الدورة الشتوية هي اجتماعات تنظيمية تحضيرية للفعاليات المزمع تنظيمها من قبل الجمعية خلال سنة 2009.

إستقبالات الرئيس

رئيس المجلس الوطني الكبير التركي

جرت صباح يوم الإثنين 12 جانفي 2009 محادثات بين وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس والوفد التركي الذي يقوم بزيارة للجزائر بقيادة السيد كوكسال توبتان (Koksal Toptan)، رئيس المجلس الوطني الكبير التركي.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الثنائية الجزائرية التركية التي تميزها عوامل مشتركة عديدة منها البعد الحضاري والروحي ورابط تاريخية عميقة، كما تتميز العلاقات التركية الجزائرية بتطلعات مشتركة نحو علاقات أكثر عمقا وتعاون أكثر كثافة حيث تم التأكيد على ضرورة إعطاء هذه العلاقات بعدها البرلماني بالتشاور والتنسيق بين البلدين في المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية. وكان موضوع العدوان على غزة والشعب الفلسطيني في صلب هذا اللقاء حيث وصف ما يجري في غزة وفلسطين بحرب إبادة.

وفي هذا الإطار باركت الجزائر اللقاء البرلماني للدول الإسلامية الذي سينعقد بإسطنبول يوم 14 من الشهر الجاري والذي يجب أن يكون منطلقا لدعم أكثر ومساندة أكثر فعالية للشعب الفلسطيني الذي يواجه دراما إنسانية وحرب إبادة دون أن يتحرك الضمير الإنساني بشكل فعال لإيقاف هذه المجازر.

السفيرة والرئيسة الجديدة لمفوضية اللجنة الأوروبية بالجزائر

واستقبل يوم الأربعاء 14 جانفي 2009 ، السيدة Laura Baeza، السفيرة و الرئيسة الجديدة لمفوضية اللجنة الأوروبية بالجزائر.

المحادثات تناولت التعاون القائم بين المفوضية والجزائر وسبل ترقيته لاسيما في مجال الخبرة التقنية وشكلت فرصة لاستعراض التواصل والحوار البرلماني مع الاتحاد البرلماني الأوروبي، كما تطرقت إلى العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة و دور الجزائر المتقدم في التحذير من مخاطر الإرهاب وبعث الوعي بضرورة التنسيق لمكافحته والهجرة غير الشرعية والاتحاد من أجل المتوسط.

أمينة شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية الليبية ونائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي

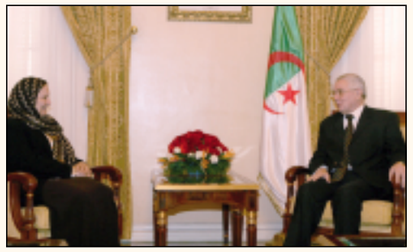

واستقبل يوم الأحد 18 جانفي 2009, الدكتورة هدى بن عامر، أمينة شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية الليبية ونائب رئيس البرلمان العربي الانتقالي.

خلال اللقاء تم استعراض العلاقات الجزائرية الليبية وخاصة في المجال البرلماني وتم التأكيد على ضرورة تكثيف التواصل والتشاور وتنسيق المواقف خاصة في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها الأمة العربية.

رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية المجر

واستقبل يوم الأربعاء 21 جانفي 2009 ، السيدة كاتالين سيلي، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية المجر .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تطويرها خاصة في المجال البرلماني حيث أكد الطرفان أن العلاقات التاريخية التي تربطهما يجب تعزيزها والارتقاء بها اقتصاديا إلى مستويات أعلى. اللقاء كان فرصة لتناول فرص الاستثمار بين البلدين في إطار الشراكة الأورو متوسطية بصفة المجر عضوًا في الاتحاد الأوروبي. كما استعرض الجانبان أيضا القضايا السياسية الراهنة وأولويات نشر الاستقرار والسلام في العالم.

وفد عن المساعدين التشريعيين للكونغرس الأمريكي

واستقبل يوم الأحد 15 فيفري 2009 ، وفدا عن المساعدين التشريعيين للكونغرس الأمريكي الذي يقوم بزيارة لبلادنا هذه الأيام.

خلال هذا اللقاء تم التركيز على ضرورة دفع التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات أفضل خاصة في مجال التعاون البرلماني حيث تكثفت في السنوات الأخيرة الزيارات الثنائية التي تسمح بالإطلاع على تجارب وخبرات البلدين خاصة في مجالات المساعدة وإسناد العمل التشريعي ، كما تم التعرض أيضا خلال هذا اللقاء إلى العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية التي تعرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

السفراء

سفير دولة الإمارات العربية المتحدة

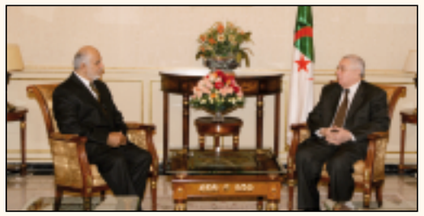

استقبل رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح يوم الثلاثاء 13 جانفي 2009 ، السيد محمد علي ناصر الوالي المزروعي، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزائر.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الثنائية المتميزة وفرص ترقيتها عبر مجالات الاستثمار المفتوحة الواعدة وأعرب الجانبان عن الارتياح لما وصل إليه التعاون الثنائي ، بما في ذلك المستوى البرلماني الذي طبعته في المدة الأخيرة زيارات متبادلة من شأنها المساهمة في تعزيز العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

سفير جمهورية تركيا

واستقبل يوم الإثنين 19 جانفي ,2009 السيد Ahmet Necati Bigali، سفير جمهورية تركيا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية وحرص البلدين على تطويرها على أساس تشجيع حركة استثمار واسعة ذات أبعاد اقتصادية تتعدى المستوى التجاري. كما استعرضت الروابط التاريخية والثقافية التي من شأنها تعزيز التوجهات السياسية للرفع من مستويات التعاون في كافة المجالات، وتطرقت المحادثات للحوار والتعاون البرلماني وأهميته والنتائج المثمرة لزيارة السيد Koksal Toptan، رئيس المجلس الوطني الكبير التركي الذي قام بها مؤخرًا إلى الجزائر.

سفير اليابان

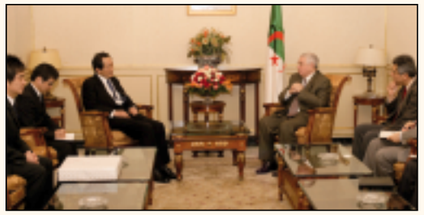

تحادث السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 11 فيفري 2009 مع السيد Takeshi Kamitan, سفير اليابان بالجزائر خلال استقباله له بمقر المجلس حول تطور العلاقات الثنائية بين البلدين سياسيا واقتصاديا.. الجانبان تطرق إلى الإرادة المشتركة لترقية مجالات التعاون الاقتصادي وتوسيعه، وحاجة الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة والتجربة والمستوى التقني والتكنولوجي للمؤسسات اليابانية من خلال تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في اليابان على اكتشاف فرص الاستثمار والعمل في الجزائر .

كما تبادل رئيس مجلس الأمة مع السيد Kamitan Takeshi وجهات النظر حول كيفية ترقية التعاون البرلماني من خلال استشراف زيارات متبادلة بين مجلس الأمة في الجزائر ومجلس المستشارين الياباني.

استقبالات نواب الرئيس

استقبلت يوم 16 فيفري 2009 السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة وفدا عن الجمعية البرلمانية الأفروكندية بقيادة النائب موريل بيلنجر.

الجمعية التي تظم برلمانيين من غرفتي البرلمان الكندي تسعى من خلال نشاطاتها إلى تعزيز التعاون البرلماني بين كندا والقارة الإفريقية من خلال تبادل التجارب والخبرات، وتشجيع التقارب من خلال تنويع وتكثيف مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

مشاركة المرأة سيـــــاسيا في الوطن العربي

رئيس المجلس : لا يمكن إرساء الممارسة الديمقراطية.. بدون النصف الآخر

كانت قضية مشاركة المرأة في الساحة السياسية العربية موضوع الملتقى الذي نظمه البرلمان الجزائري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتعاون والتنمية يوم الـ24 و25 جانفي 2009 وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والتنمية،

وقد شارك في هذا الملتقى إلى جانب برلمانيين من الغرفتين نخبة من الممثلات والممثلين لمختلف الشرائح السياسية على المستوى الوطني والعربي والدولي بالإضافة إلى عدد من الباحثين في المجال والأساتذة والجامعيين

افتتحت شغال الملتقى بكلمة ألقاها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بالمناسبة هذا نصها:

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود في البداية أن :

أرحب بكم في رحاب مجلس الأمة؛

وأن أشكركم على حضوركم معنا في هذا المنتدى الذي ستتم خلاله دراسة تجربة المرأة العربية السياسية وفي مجال بقي لعقود طويلة حكرًا على الرجال دراسته...

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أحسنتم فعلاً عندما اخترتم موضوع المرأة العربية والسياسة محور لقائكم هذا، ودعوتم له وجوها بإمكانها إثراء نقاش هذا المنتدى الذي ينظمه البرلمان الجزائري بغرفتيه مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبحضور ممثل الاتحاد البرلماني الدولي الذي أنتهز الفرصة المتاحة أمامي لكي أوجه لهما كامل الشكر والتقدير على إسهاماتهما الجيدة في ترقية العمل البرلماني وتشجيعهم المستمر لترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية...

أيتها السيدات، أيها السادة،

لا يساورنا أدنى شك من أن هذه الندوة التي تنظم تحت قبة البرلمان سوف تسهم ولا شك في زيادة توضيح موقع المرأة ضمن الخارطة السياسية لبلداننا العربية، وتبلور مفهوم تعميق منظور مشاركتها السياسية وتطور كيفية تفعيل هذا الدور.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لكن الحقيقة التي يجب تسجيلها من البداية هي أن ضعف تمثيل المرأة داخل الهيئات السياسية ومراكز اتخاذ القرار هي حقيقة عالمية يجب التأكيد عليها، والقول بنفس الوقت أن منطقتنا العربية مشمولة بشكل واضح بهذا التفاوت.

لهذا فإن تنظيم مثل هذه المنتديات وبالتعاون مع هيئات مثل التي تشارككم اجتماعاتكم لهو جهد تشكرون جميعا عليه لأنه سيضاف إلى رصيد الجهود التي سبقت لقاءكم هذا وفي الموضوع ذاته وهي بالتأكيد ستدعم النتائج التي حققتها اللقاءات التي نظمت من قبل وهي بالطبع أيضا ستعزز المواقف الداعية من مدة إلى ضرورة إشراك المرأة في الحقل السياسي الذي لا يزال يعد مطلبًا وهدفا رئيسيًا ما فتئت المرأة تناضل لأجله.

لهذا فإننا نعتقد أن منتداكم هذا سيكون واحدًا من المحطات التي ستضاف إلى سابقاتها من الندوات التي عالجت الموضوع وقدمت مقترحات وتصورات حوله وكان من نتيجتها أنها ساهمت في إزالة العديد من العوائق والصعوبات التي واجهت وتواجه المرأة العربية في ممارسة دورها ضمن المجتمع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس جديدًا القول بأنه لا يمكن المجتمعات العربية أن تحقق التقدم المنشود ما لم تتسع دائرة المشاركة السياسية فيه لكل المواطنات والمواطنين دون تفرقة أو تمييز، لأننا نعتقد أنه لا يمكنها أن تحقق التنمية المتوازنة إلا بالقضاء على التفاوت القائم ما بين الرجل والمرأة...

إن حرمان المرأة وتهميش دورها هو تصرف غير حكيم تتولد عنه نتائج غير إيجابية على الحياة السياسية في البلاد وعلى التوجه الديمقراطي بشكل خاص فيها، ذلك أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح اليوم ضرورة ملحة يفرضها واقع التطور وتحتمها الحاجة إلى دعم والحفاظ على مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه... خاصة وأن هذا التوجه أصبح اليوم حقيقة وبالوقت ذاته انشغالاً عالميًا يتصدر رزنامة نشاطات المجموعة الدولية وخاصة خلال العشريتين الأخيرتين...

حيث تعددت اللقاءات والندوات على مختلف المستويات، وكانت وراء التوصل إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية أصبحت لها امتدادات في التشريعات الجهوية والوطنية.

– وهكذا، وبفضل الجهود المضنية التي تبذلها أكثر من جهة وفي مقدمتها جهود ونضال المرأة، تمكنت هذه الأخيرة وفي مختلف مناطق العالم نقول تمكنت من اكتساب العديد من الحقوق ؛ من بينها الحق في المواطنة، الحق في أن تنتخب وأن تنتخب، الحق في أن تتعلم وعلى قدم المساواة مع الرجل.

الأمر الذي ساعد المرأة لأن تخطو خطوات جبارة في مجال مشاركة الرجل في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومكنها من ثم من الولوج إلى مراكز القرار.

– ...واليوم فإننا نعتقد أنه أصبح من غير الممكن تعزيز دولة القانون أو تحقيق أي تقدم على صعيد إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا بعيدًا عن مشاركة نصف المجتمع الذي تمثله المرأة من خلال مشاركتها في كافة أوجه النشاط ومساهمتها بالرأي في مراكز اتخاذ القرار.

...ما يمكن قوله في هذا المجال أيضا هو أن تحقيق التنمية المستدامة والمتجانسة أصبح اليوم يستوجب – أكثر من أي وقت مضى– إشراك تلك الطاقات الهائلة التي تؤمنها المرأة في المجالات الفكرية والإبداعية.!!

إن التهميش والإقصاء لا يلتقيان مع الديمقراطية والتطور...

أيتها السيدات، أيها السادة،

– ليس خافيا على أحد أن نضال المرأة العربية لتحقيق المساواة مع الرجل وحصولها على حقوقها الأساسية عامة والسياسية خاصة، تمتد إلى أكثر من مائة عام، توالت خلالها الجهود وتعاقبت فيها المعارك السياسية والفكرية والتنظيرية وتركز النقاش أثناءها حول طبيعة ونوعية مشاركة المرأة في الحياة السياسية...

وبعد جهد جهيد توج ذلك النضال بتكريس حق المرأة هذا ضمن المواثيق الدولية والإقليمية وفي الدساتير والتشريعات الوطنية في عدد من الدول العربية كانت الجزائر واحدة منها، حيث جاء التعديل الدستوري الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وصادق عليه البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معًا يوم 12 نوفمبر من السنة المنصرمة ليؤكد ويدعم بوضوح تام على مبدأ ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية اعترافا منه بدورها إبان الثورة التحريرية، وبمساهمتها في مسيرة التشييد الوطني واعترافا منه بشجاعتها المشهودة ووقوفها الشجاع ضد الإرهاب أثناء المأساة الوطنية الأليمة، التي ابتليت بها الجزائر.

لقد كان هذا التعديل تتويجًا لكل نضالات المرأة الجزائرية وعبر العصور. وفي نفس السياق وفي أكثر من

ليس من باب التفاؤل القول اليوم أن الأمور بدأت تسير في الاتجاه الصحيح فبعد النضال الشجاع الذي خاضته المرأة العربية عبر عشرات السنين وبعد التحسينات العديدة التي أدخلت على القوانين الوطنية ها نحن اليوم بدأنا نرى بعض النتائج ولعل أبرزها احتلالُ المرأة في أكثر من بلد عربي مواقع متميزة في الساحة السياسية ومواقع اتخاذ القرار.

إن حرمان المرأة وتهميش دورها هو تصرف غير حكيم تتولد عنه نتائج غير إيجابية على الحياة السياسية في البلاد وعلى التوجه الديمقراطي بشكل خاص فيها، ذلك أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح اليوم ضرورة ملحة يفرضها واقع التطور وتحتمها الحاجة إلى دعم والحفاظ على مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه...

مناسبة كان السيد رئيس الجمهورية يحث باستمرار الفاعلين السياسيين في البلاد على العمل على توعية المجتمع وتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء في اللوائح الانتخابية ومن ثم تمكينهن من المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الهيئات المنتخبة محليًا ووطنيًا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

– إن المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية ودخولها إلى مراكز اتخاذ القرار هي مسألة تستوقف كل المجتمع... لكنها تستوقف خاصة الحكام وتدعوهم لأن يضعوا الإطار القانوني والمؤسساتي المحفز.

وهي تستوقف كل الطبقة السياسية باعتبار أن الأحزاب السياسية هي السبيل الأفضل لتقلد المسؤوليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...

وتستوقف المجتمع الذي عليه أن ينظر إلى دخول المرأة لعالم السياسة بنظرة جديدة...

...كما تستوقف الأسرة التي يجب عليها أن تنظر للالتزام السياسي للمرأة على أنه نشاط مثمّن لوضعها وأنه عنصر رقي لكامل المجتمع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

– وليس من باب التفاؤل القول اليوم أن الأمور بدأت تسير في الاتجاه الصحيح فبعد النضال الشجاع الذي خاضته المرأة العربية عبر عشرات السنين وبعد التحسينات العديدة التي أدخلت على القوانين الوطنية ها نحن اليوم بدأنا نرى بعض النتائج ولعل أبرزها احتلالُ المرأة في أكثر من بلد عربي مواقع متميزة في الساحة السياسية ومواقع اتخاذ القرار. ولئن كان هذا الحضور دون المستوى المنشود إلا أنه يبقى بداية ستَتَعزَّز بفضل تصميم ونضال المرأة وأيضا الرجل لجعل جهد المرأة وجهد الرجل يكملان بعضهما لما فيه صالح المجتمع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا نأمل في أن يتجه نقاش هذا المنتدى الهام إلى التكفل بتعميق التفكير في أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية لأنه لن يكون بمقدورنا معرفة واقع هذه المشاركة ومن ثم استشراف مستقبلها... ما لم تكن وجهة نظر المرأة فيه محددة وما لم توضح هذه الأخيرة تصوراتها وما لم تكن آراؤها معروفة في كيفية تفعيل هذه المشاركة... وهذه هي مهمتكم جميعًا، سيداتي سادتي، ضمن هذه الندوة....

والآن اسمحوا لي، قبل إتمام كلمتي هذه أن أتوجه إلى المرأة الفلسطينية بتحية تقدير وإعجاب لا محدود على كل ما صنعته من ملاحم وما قدمته من تضحيات قل مثيلها... وأن أنحني خشوعًا وإجلالاً على كل أرواح ضحايا العدوان الإسرائيلي الجائر في مدينة غزة وفي فلسطين، نساءً وأطفالاً ورجالاً.

رحم الله الشهداء، وضمد جراح الجرحى منهم، ونصر الله إخواننا الفلسطينيين على أعدائهم وساعدهم على تحقيق أهدافهم في إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ختامًا، أيتها السيدات أيها السادة، فائق تقديري لكل من ساهم في تنظيم هذا المنتدى الخاص والهام، وخالص تمنياتي لأعمالكم بالنجاح والتوفيق...

شكرًا لكم على كرم الإصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...
وبهذا أعلن عن الافتتاح الرسمي لمنتدى النساء السياسيات العربيات.

المساواة ضمن الأهداف الثمانية لإعلان الألفية

السيد حسين داود، نائب رئيس مجلس الأمة قد ألقى كلمة بالمناسبة رحب فيها بالمشاركين وذكر بأهمية هذه المنتديات أصبحت تقليدا بالنظر إلى طبيعة المواضيع المطروحة على النقاش والمستوى الرفيع للفاعلين والمشاركين فيها، مضيفا أنها مناسبة لتبادل الآراء وتعميق النقاش حول تجربة المرأة السياسية في الوطن العربي مقارنة مع نظيرتها في أوربا وأفريقيا.

وقد سجلت صبيحة اليوم الأول من الأشغال تدخل عدد هام من المشاركين حيث ألقت بداية السيدة نوارة سعدية جعفر الوزيرة المنتدبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية في الخارج مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة مداخلة تناولت فيها أهمية موضوع الملتقى الذي جاء ليضاف إلى العديد من الندوات والملتقيات التي نظمت من قبل في هذا الإطار بحثا عن إيجاد أحسن الصيغ لتطبيق القرارات والتوصيات التي خرجت بها خاصة كل من مؤتمر باجين عام 1995 والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 وإعلان الألفية والأهداف التنموية سنة 2002 هذا الأخير الذي حدد الارتباط المتبادل بين قضايا التنمية البشرية الثمانية الأساسية وآثاره الإيجابية على المساواة النوعية، هاته المساواة الموجودة حسب السيدة نوارة جعفر "على أجندة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية "كما تحتل كذلك مكانة محورية في البرامج التنموية من خلال الفرص المتاحة للمرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا للمساهمة في تحقيق هذه التنمية البشرية المستدامة حيث حققت الجزائر ضمن هذا التوجه خطوات كبيرة في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصةس.

كما أضافت السيدة الوزيرة أن موضوع مشاركة المرأة ليس بالأمر الجديد على المجتمعات العربية التي عرفت ولا تزال تعرف نقاشا حادا في الأوساط الفكرية العربية بمختلف توجهاتها

وعن تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية أوضحت السيدة نوارة جعفر أنه وحسب الإحصائيات فإن هذا التمثيل قد شكل عالميا سنة 2006 نسبة تقل عن 17 بالمائة و18,8 بالمائة عالميا سنة 2008 وتعود أسباب هذه النسب المتواضعة حسب السيدة نوارة جعفر حسب العديد من الدراسات إلى :

•العبء المزدوج للمسؤوليات العامة والخاصة الذي تتحمله المرأة حيث أوضحت الدراسة أنه كلما قلت مسؤوليات المرأة وتوفرت الرعاية للأطفال ازداد اهتمامهما بالترشح للمناصب السياسية

• النساء يتركن العمل السياسي بسبب ضغوط وعدوانية المحيط كتعرضهن للعنف الممارس ضدهن بأشكال مختلفة,

• ثقافة الإقصاء التي تتعرض لها المرأة في احتلال مناصب سياسية مختلفة

أما السيد مارتن شانقن ممثل الاتحاد البرلماني الدولي فقد أوضح في تدخله أن تعزيز تمثيل المرأة في الساحة السياسية هو من أولويات الاتحاد في وقت تعد نسبة التمثيل السياسي النسوي العالمي بعيدة عن المستوى المطلوب.

كما حيا ممثل الاتحاد البرلماني الإجراء الذي اتخذته الجزائر في هذا المجال من خلال التعديل الدستوري الذي بادر به السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية والذي يدعوا إلى فتح المجال أكثر أمام المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية,

أما السيدة إيشاني ميدا قنقودة لاب مساعدة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر فقد تطرقت في تدخلها إلى طبيعة هذا الملتقى الذي يدخل في إطار سلسلة من الندوات واللقاءات التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في

الحياة السياسية والقضاء على كل أشكال التمييز الجنسي

كما نوهت السيدة إيشاني بدورها بالتعديل الدستوري الأخير الذي ثمن مشاركة المرأة الجزائرية في الساحة السياسية

ومن جهتها تطرقت السيدة زهية بن عروس التي ترأست الجلسة الأولى لأشغال اليوم الأول في تدخلها إلى دور البرلمان في إدماج المرأة في الحياة السياسية معتبرة نسبة 7 بالمائة من التمثيل النسوي في البرلمان بغرفتيه قليلا جدا في وقت تبذل فيه المرأة جهودا عظيمة للدفاع عن حقوقها وتكريس دورها السياسي,

وقد تواصلت أشغال الملتقى لمدة يومين (تجدون تفاصيل تدخلات المشاركين في العدد القادم من مجلة الفكر البرلماني),

وقد أصدر المشاركون في ختام الملتقى عددا من التوصيات تمحورت حول النقاط التالية :

– الإشارة إلى أهمية التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في رفع الوعي السياسي وبناء قدرات المرأة؛

– ضرورة مراجعة القوانين الانتخابية والتأكيد على إدراج نظام تخصيص المقاعد لضمان تمثيل عادل للنساء في المجالس المنتخبة كإجراء مرحلي لابد منه للقضاء على التمييز ضد المرأة في هذا المجال؛

– التمسك بالخيار الديمقراطي باعتباره الإطار الأكثر ملائمة لضمان مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية، إضافة إلى الالتزام الفعلي و التطبيقي لمبادئ حقوق الإنسان بما يؤدي الي احترام فعلي لحق المرأة؛

– توجيه الخطاب الإعلامي للتأثير في الرأي العام و صانعي القرار و هذا ما يقدم صورة إيجابية غير نمطية عن دورها في الحياة العامة؛

– تنشئة الأطفال على قيم العدل و المساواة و المسؤولية المشتركة و المواطنة و الاهتمام بالشأن العام؛

– الاستفادة من الموقع الإلكتروني "مواطنات" mowatinat.org لتوفير المعلومات حول النساء السياسيات ؛

– الدعوة إلى تأسيس ملتقى للنساء البرلمانيات ينظم دوريا ويحمل الصيغة القانونية يجمع البرلمانيات الجدد واللاتي سبقنهن في هذا المجال ويستضيف العنصر الرجالي على سبيل الاستشارة فقط.

ملحق

أصدرت المشاركات في الملتقى لائحة مساندة للمرأة الفلسطينية على إثر العدوان على غزة هذا نصها :

– نحن النساء العربيات البرلمانيات المشاركات في منتدى النساء السياسيات العربيات، الذي نظمه البرلمان الجزائري بمقر مجلس الأمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوم 24 و25 جانفي 2009:

– نقف وقفة إجلال وإكبار أمام صمود الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة أمام بطش الآلة الحربية الصهيونية ونحيي النضال البطولي للمرأة الفلسطينية في كفاحها إلى جانب أخيها، من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقدس عاصمة لها,

– ندين بشدة جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الأطفال، النساء والشيوخ ونطالب هيئة الأمم المتحدة ومختلف الجهات المعنية بالإسراع في فتح تحقيق في تلك الجرائم بملاحقة مرتكبيها أمام محكمة الجنايات الدولية، والهيئات القضائية الأخرى،نطالب بإطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات لاسيما البرلمانيات منهن، اللائي اعتقلن بسبب آرائهن الفكرية أو مواقفهن السياسية وجميع الأسرى الفلسطينيين،

وإذ ننحني بكل خشوع وإجلال أمام أرواح ضحايا العدوان الإسرائيلي، ونتمنى الشفاء العاجل لكل الجرحى والمصابين، فإننا نعلن مساندتنا وتضامننا اللامشروط مع إخواننا في فلسطين ونهيب بكل الأشقاء وبكل أحرار العالم بأن يعملوا على فك الحصار الجائر واللاإنساني المفروض على قطاع غزة ،والإسراع بإيصال المساعدات الغذائية والطبية لأولئك الضحايا وتحقيق العدل وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه بدون تأخير,

– ندعو النساء السياسيات في البلدان العربية إلى توحيد جهودهن لدعم ونصرة المرأة الفلسطينية في نضالها المشروع لنيل حريتها واستقلالها وإنشاء دولتها وعاصمتها القدس،

– نناشد المجتمع الدولي الإسراع في إزالة آثار الدمار والخراب وإعادة إعمار غزة ومحاكمة المجرمين ومعاقبتهم وتعويض الضحايا,

رسالة شكر إلى السيد رئيس الجمهـــــــورية

كما وجهت المشاركات رسالة شكر إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية لرعايته هذا الملتقى هذا نصها :

نحن النساء المشاركات في منتدى النساء العربيات السياسيات، الذي نظمه البرلمان الجزائري بمقر مجلس الأمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يومي: 24 و25 يناير 2009

– نتوجه بالشكر و العرفان إلى البرلمان الجزائري على احتضانه لهذا المنتدى، و على حفاوة للاستقبال وكرم الضيافة و حسن الوفادة، و على التنظيم المحكم لأشغاله؛

– نشيد بالجهود التي ما فتئت السلطات العليا في الجزائر، و على رأسها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة،تبذلها من أجل ترقية مكانة المرأة الجزائرية و تمكينها من حقوقها السياسية،

– نثمن المكاسب السياسية التي حققتها المرأة الجزائرية بفضل الرعاية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة،و توجيهاته السديدة،و ذلك اعترافا بدورها في الثورة التحريرية و بجهودها في حركة التشييد الوطني

– نحيي مواقف الدولة الجزائرية الثابتة في نصرة القضايا العادلة في وطننا العربي، و في مقدمتها القضية الفلسطينية، و في العالم بوجه عام.

منتدى برلماني حول:

" الأميـــــــــــــة في الجزائر"

نظمت لجنة التربية، و التعليم العالي، و البحث العلمي، و الشؤون الدينية، بالمجلس الشعبي الوطني، يوم 19 جانفي 2009, منتدى برلماني موضوعه: "الأمية في الجزائر: واقع و تحديات"، وهذا بحضور عدة شخصيات، على غرار السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية، والسيدة عائشة باركي، رئيسة الجمعية الوطنية لمحو الأمية والعديد من أساتذة جامعيين.

أكد السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية، أن مواصلة الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية على نفس الوتيرة الحالية سيمكن من القضاء كليا على الأمية في الجزائر في آفاق 2016.

وأرجع الوزير أسباب هذه الآفة بالجزائر التي خلفت 6,4 مليون أمي إلى عاملين رئيسيين: أولهما الاستعمار الفرنسي الذي كرس وجوده طوال 132 عاما بانتهاج إستراتيجية تجهيل منظم ترتب عنها نسبة أمية كبيرة وصلت إلى85 بالمائة وعدم الاستمرار بعد الاستقلال في تجسيد الخطط الوطنية لمحو الأمية التي كان بإمكانها تحرير الأميين في ذلك الوقت من أميتهم، واحتواء الأعداد اللاحقة من الأميين الجدد.

وأكد المشاركون في المنتدى البرلماني أن مكافحة الأمية تستدعي تضافر جهود كل فئات المجتمع لتجسيد الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي اعتمدتها الحكومة منذ سنتين.

وحسب ما أكده الكثير من المتدخلين في اليوم البرلماني فإن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية التي اعتمدتها الجزائر منذ سنتين تسعى إلى تخفيض العدد الإجمالي للأميين كمرحلة أولى إلى النصف أي بنسبة 50 بالمائة، وذلك بمحو أمية ثلاثة ملايين و 200 ألف أمي، مع نهاية 2012, من ضمن 6 ملايين و 400 ألف أمي في الجزائر.

كما ترمي هذه الإستراتيجية أيضا في مرحلتها الثانية إلى محو أمية نسبة ال50 بالمائة المتبقية أي القضاء على الأمية بصفة نهائية في المجتمع الجزائري مع حلول عام 2016, وسيتم لهذا الغرض تسخير موارد مالية، ووسائل مادية، وطاقات بشرية معتبرة.

وتمنح الإستراتيجية الأهمية المعتبرة لشريحة 15 و 49 سنة مع تبجيل العنصر النسوي، وسكان الريف.

وترتكز عمليات محو الأمية على السندات المكتوبة، وعلى الوسائل السمعية البصرية التي تخضع للمصادقة، وتتكفل خزينة الدولة بتكاليف محو الأمية حيث رصدت لهذا الغرض 6,48 مليار دينار.

تعتمد الإستراتيجية على خطة عشرية لمكافحة الأمية حيث تم تسجيل 60 ألف أمي في أقسام محو الأمية في 2009, ويتوقع تسجيل ما بين 2010 و2015 حوالي 90 ألف أمي سنويا.

يومان دراسيان برلمانيان حول:

"دور الدول وتدخلها في اقتصادياتها الوطنية"

في إطار السعي إلى خلق فضاء للتفكير، والتشاور حول مسببات الأزمة المالية التي تهز العالم، وأثارها على الدول السائرة في طريق النمو، وكذا موقع الجزائر منها، بادر المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع وزارة الصناعة، وترقية الاستثمارات بتنظيم يومين دراسيين تحت عنوان "دور الدول وتدخلها في اقتصادياتها الوطنية"، وذلك يومي 17 و 18 جانفي 2009 في إقامة جنان الميثاق.

شارك في أشغال اليومين الدراسيين كل من السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد حميد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، إلى جانب السيد عبد المجيد سيدي السعيد، الأمين العام للمركزية النقابية، والسيد محمد الصغير بابيس، رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة لويزة حنون، الأمينة العامة لحزب العمال. وكذا خبراء من البنك العالمي، والهيئة الأممية للتطور الصناعي، وطلبة جامعيين أجانب.

أكد السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، أن الأزمة المالية العالمية تستدعي تفكيرا مرحليا حول ما يجب أن تكون عليه السياسات العمومية في الميادين الأكثر حساسية.

وأضاف نفس المتحدث، حول دور الدول وتدخلها في الاقتصاديات الوطنية أن هذا التفكير يجب أن يستجيب لبعض التساؤلات المتعلقة بالآثار المترتبة عن تراجع الاستثمار الأجنبي سنة 2009 الذي أعلن عنه البنك الدولي بالنسبة للجزائر وهو تراجع للتجارة الدولية وانهيار لحجم المبادلات بين الدول.

وبعد أن قدم بعض الحلول التي من شأنها تمكين الدولة من تسيير آثار هذه الأزمة، أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، أنه يتعين على الدولة دعم سياساتها للاستثمار العمومي، وإنجاز الهياكل القاعدية، وتعزيز التضامن الوطني بتجنيد كافة الوسائل المتاحة لذلك كدعم القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال حتى لا تتحول الأزمة المالية إلى أزمة شغل التي تقضي على جهود عشرية كاملة.

كما اعتبر السيد زياري أن الجزائر وإن كانت لم تتضرر من الأزمة المالية بذاتها بالنظر للطبيعة الجنينية لسوق قيم البورصة ببلادنا فهي معنية بتقلص النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

وفي نفس السياق، أجمع مختلف المتدخلين في الأيام البرلمانية أن الأزمة المالية الدولية من شأنها أن تدفع أكثر السلطات العمومية إلى التفكير في سياسة اقتصادية قادرة على دعم تنمية داخلية مستقلة عن تذبذب أسعار المحروقات، وان نسبة تعرض الجزائر للأزمة الاقتصادية تعد ضعيفة، وذلك بسبب انفصال النظام المالي الجزائري عن الساحة المالية الدولية.

وشكلت مسألة تنويع الاقتصاد الوطني، والصادرات، وتعزيز السياسة الفلاحية لضمان الأمن الغذائي قصد مواجهة الأزمة المالية العالمية أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون عبر وثيقة ختامية إلى وضع نظام تمويل معدل ومتين وفعال، تكون الوساطة المالية فيه محسنة بشكل معتبر، كما ينبغي أن يكون أي تعامل مع الأزمة هيكليا، ويمر عبر عملية تنويع للاقتصاد، والصادرات من خلال اشتراك تطوير القطاع الخاص عبر سياسة التأهيل التي يجب أن تندرج في إطار استمرارية تشمل المؤسسة ومحيطها.

كما أكد التقرير على ضرورة تدعيم السياسة الفلاحية من أجل رفع التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي على المدى الطويل. كما تمت الإشارة إلى سياسات الاقتصاد الكلي سيما المتعلقة بالصرف التي ينبغي أن تكون في خدمة الإنعاش الاقتصادي للبلاد.

يومان دراسيان حول:

قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد

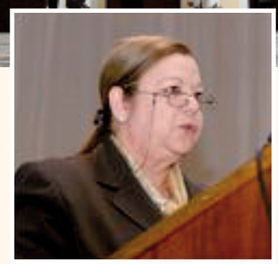

نظم مجلس الدولة، يومي 21 و22 فبراير ،2009 في إطار اعتماد وتبني مقتضيات جديدة من طرف المشرع الجزائري، تدعيما لدولة القانون وحماية حقوق المتقاضي، ملتقى لشرح، وتوضيح أحكام، ومقاصد قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، الذي سيدخل حيز التنفيذ في الثالث والعشرين من أفريل القادم، والذي سيعطي القاضي الإداري صلاحيات ممارسة الرقابة على الإدارة، ويلزمها بتطبيق الأحكام القضائية المتعلقة بالتقاضي الإداري، كما سيمكن مجلس الدولة من الإسراع في معالجة القضايا المسجلة بحوزته باعتباره هيئة عليا للتقاضي الإداري.

أكدت السيدة فلة هني، رئيسة مجلس الدولة، في افتتاح الملتقى، أن القانون الجديد يدخل ضمن جملة الإصلاحات التي تشهدها المنظومة القضائية والتي ترمي إلى استعادة ثقة المواطن بالدولة والإدارة و وسلطاته، باعتباره جاء ليلغي ويعوض أحكام قانون سنة 1966 الذي اظهر قصورا عند تطبيقه، رغم التعديلات العديدة التي تم إدراجها عليه، كما يهدف من ناحية أخرى، إلى مسايرة التطورات على المستوى الدولي من خلال عصرنة وتحديث النصوص القانونية مع التغيرات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي وسد ثغرات قانون 1966.

وقالت المسؤولة الأولى لمجلس الدولة، أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه مطلع 2008م ، يعتبر بمثابة ثورة في المنظومة القانونية الجزائرية بالنظر إلى عدد المواد التي يتوفر عليها والتي تقدر ب 1063 مادة مقارنة بالقانون المعدل الذي لم تكن مواده تتجاوز 500 مادة فقط، بالإضافة إلى الجوانب الجديدة التي عالجها والتي روعيت فيها التطورات التي عاشتها البلاد، بحيث أن هذا الأخير يتضمن كل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاكمة العادلة تجسيدا لأحكام الدستور في مجال حمايته لحقوق الأشخاص أمام القضاء.

كما أبرزت ذات المتحدثة، أهمية القانون الجديد، في ضبط الشروط الشكلية و الموضوعية لقبول الدعوى ومنح القاضي دورا إيجابيا في إدارتها مع التزامه بمبدأ الحياد عند الفصل في النزاع.

وأضافت، في نفس السياق، أن القانون الجديد في شقه الإداري، قد وضع إجراءات جديدة لمعالجة إشكالية التقاضي الإداري خاصة مسألة تماطل الإدارة أو عدم الانصياع لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن الغرف الإدارية ومجلس الدولة. وذكرت بأن القانون الجديد يتعرض إلى الأحكام المشتركة بين الجهات القضائية، والى الأحكام الخاصة بالنزاعات الإدارية، وكذا إلى طرق التنفيذ، والإجراءات القانونية، والطرق البديلة في تجاوز إشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالتقاضي الإداري.

ومن بين إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية التي سنها القانون الجديد، ذكرت السيدة فلة هني، الصلح، والوساطة، والتحكيم، والغرامة التهديدية، وأوامر بالتنفيذ التي يلجأ إليها القاضي الإداري إذا ما رفضت الإدارة منطوق الأحكام القضائية الإدارية.

من جانب آخر، أشارت إلى أن الإسراع وليس التسرع في معالجة القضايا بدأ يأخذ مساره الطبيعي بحكم أن القانون الجديد يضع ضوابط زمنية في التعامل مع القضايا المسجلة بمجلس الدولة.

للإشارة شارك في الملتقى قضاة من مجلس الدولة، والغرف الإدارية بالمجالس القضائية، وإطارات من الإدارات المركزية، والجماعات المحلية، وقانونيين جزائريين، وكذا قضاة أجانب من تركيا، وتونس، وفرنسا، وبلجيكا، والمملكة المغربية، والبرتغال، ومصر، وبوركينافاسو. حيث ألقوا مداخلات حول التقاضي الإداري وإجراءات حل النزاعات الإدارية وتنفيذ قرارات القاضي الإداري، والأوامر والغرامة التهديدية في الاجتهاد القضائي الفرنسي، والوسائل البديلة لحل النزاعات.

دور المحضر القضائي في تنفيذ التزامات المعاملات التجارية وتحصيل الديون

في إطار مواصلة تنفيذ برنامج دعم إصلاح العدالة ، نظمت وزارة العدل على مدار يومين 17 و18 جانفي 2009, ملتقى حول " دور المحضر القضائي وتنفيذ الالتزامات الناجمة عن المعاملات التجارية وتحصيل الديون" ، لفائدة 45 محضرا قضائيا بمساعدة الإتحاد الأوروبي ومشاركة خبراء وطنيين وأجانب من دول إسبانيا وبلجيكا وفرنسا.

أوضح مدير مشروع دعم إصلاح العدالة السيد صالح رحماني خلال افتتاحه للملتقى، أن هذا اللقاء يأتي تعزيزا للدورات التكوينية التي استفاد منها كل من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والقضاة وإطارات الوزارة وأمناء الضبط وموظفي إدارة السجون والموثقين. مؤكدا أن المحضر القضائي قد تجاوز ما كان عليه من مجرد مصلحة تابعة للمحكمة تهتم بالتنفيذ، إلى مستشار لدى كل ذي حاجة عند تنفيذ الأحكام القضائية أو لدى طرح إشكالات حول الإجراءات القانونية بصفتهم المكلفين بالتدقيق في الأموال ومراقبة مدى مطابقة مختلف النشاطات المالية كالصفقات العمومية والألعاب والمسابقات .

أما السيد إيفان بانيف، رئيس وحدة دعم المشروع، ركز على المكانة الهامة التي تحتلها مهنة المحضر القضائي في منظومة العدالة والتي تعكس نوعية الأداء القضائي. مشيدا بالمستوى الذي بلغته مهنة المحضر القضائي في الجزائر

أما رئيس الغرفة الوطنية للمحضرين القضائيين السيد أحمد شريف، فقد أفاد أن هذا الملتقى سيناقش عدد من المواضيع المنتقاة لتتناسب والمستجدات المالية والاقتصادية وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية العالمية تأثرت بها كل فئات المجتمع التي يعتبر انعدام الثقة في الجهاز القضائي أحد أهم أسبابها.

وقد اطلع المشاركون خلال اليومين على الوسائل الحديثة لتسيير مكتب المحضر القضائي الذي يعد مجمعا للعمل الإداري والقضائي والمالي، كما تعرفوا من خلال المحاضرات على مختلف تقنيات وإجراءات التحصيل الودي والقضائي، وكذا كيفية الحجز على الحقوق الصناعية والتجارية وحجز وبيع القيم المنقولة، إضافة إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في التسيير المعاصر لمكتب المحضر القضائي.

البحث في المجال القانوني والقضائي: مناهج وتطبيقات

وفي نفس الإطار ومن أجل التعريف بمركز البحوث القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل نظمت الوزارة يوما دراسيا حول " البحث في المجال القانوني والقضائي: مناهج وتطبيقات " يوم الأحد 15 فيفري 2009. بمشاركة نخبة من الباحثين الجزائريين والأجانب.

وفي الكلمة التي ألقاها السيد أحمد رابحي، إطار بوزارة العدل نيابة عن وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز، أكد أن إنشاء مركز البحوث القانونية والقضائية وشروعه في نشاطه يشكل لبنة جديدة تضاف إلى صرح العمل القانوني والقضائي من خلال تشجيع الأبحاث والدراسات التي تعنى بالتطورات القانونية والفقهية ومسايرة الحداثة والعصرنة.

مضيفا أن تنظيم هذا الملتقى من قبل مركز البحوث القانونية والقضائية يعد خطوة مهمة للتعريف بنشاطاته وربط العلاقات مع الباحثين والمهتمين، مؤكدا أن هذا المركز الذي يعمل به خيرة القضاة سيقوم بإنجاز دراسات قانونية الهدف منها تحسين النصوص التشريعية الوطنية، وتقديم استشارات قانونية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا تطوير التعاون مع هيئات البحث الأجنبية المماثلة.

وقد ناقش المشاركون خلال الملتقى مواضيع مختلفة كمنهجية البحث العلمي في الجزائر وإطاره القانوني، وواقع البحث العلمي في الجزائر، ومنهجية البحث العلمي في المادة القانونية وآليات إعداد مشاريع النصوص وتعديلها.

للعلم فإن مركز البحوث القانونية والقضائية يُعد الأول من نوعه في الجزائر، وقد نصبت نواته الأولى يوم 5 جانفي 2009 من طرف وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز ، أما تأسيسه فقد تم شهر سبتمبر 2006.

المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي الجزائري

تحديات " الرقمنـــــة " ومواكبة أحدث التقنيات

نظم مجلس الأمة بالتعاون مع مؤسسة البث الإذاعي والتلفزي معرضا يهدف إلى التعريف بتقنيات البث الإذاعي والتلفزي ويقدم صورة كاملة عن ما أحرزته هذه المؤسسة من تحكم في التكنولوجيا..ومواكبتها لأحدث الطفرات الحاصلة في هذا المجال بفضل مسيريها وإطاراتها وتقنييها الذين أثبتوا قدرات احترافية واضحة من خلال توسيع شبكة البث وتغطيتها لمختلف مناطق البلاد ..ومن خلال انطلاق عمليات" الرقمنة " واعتماد أحدث التكنولوجيات للتحكم النوعي في إيصال الصوت والصورة للجزائريين داخل الوطن ..ونقل صورة الجزائر إلى الخارج

الموعد تزامن مع افتتاح الدورة يوم 02 مارس2009 ودام إلى غاية التاسع من نفس الشهر.

تـأسست مـؤسسـة البث الإذاعي والتلفزي الجزائري TDA كمؤسسة لها كيانها الخاص سنة 1986, بعد أن كانت مديرية تقنية في هيئة الإذاعة والتلفزة الجزائرية RTA، مهمتها ضمان الخدمة العمومية لنقل وبث البرامج الإذاعية والتلفزيونية عبر ربوع الوطن باتجاه الخارج.

يتكون هيكلها التنظيمي من ثماني مديريات مركزية وخمس مديريات جهوية، تعتمد في أداء مهمتها الاتصالية بشقيها السمعي والبصري على شبكة أرضية ذاتية للبث والإرسال مدعمة بستة أقمار صناعية مستأجرة لبث برامج للإذاعة والتلفزة نحو الجنوب الجزائرية والخارج.

ومن أجل إيصال برامج القنوات التلفزيونية والإذاعية للمشاهد والمستمع أينما وجد، يسهر مهندسون وتقنيون وأعوان إسناد مؤهلون طيلة ساعات اليوم وعلى مدار السنة . من أهم أهدافها تعميم الرقمنة في القطاعين السمعي والبصري، اختيار المعايير المناسبة، تحديث التجهيزات لتحسين الخدمات ومواكبة التطور التكنولوجي بتنفيذ المشاريع الضخمة التي خصصت للمؤسسة ضمن مخططات التنمية الوطنية والجهوية.

أرقام مهمة عن المؤسسة:

7000 **كلم طول الشبكة الوطنية الهرتزية الرقمية.**

7 **أقمار صناعية مستعملة حاليا للبث**

43 **محطة بث تلفزيوني قوية ومتوسطة الطاقة**

450 **محطة إعادة بث تلفزيوني لتغطية مناطق الظل**

8 **محطات بث إذاعي ذات طاقة عالية**

16 **محطة بث إذاعي بطاقة متوسطة**

36 **محطة بث بالتضمين الترددي FM لبث القنوات الإذاعية (** 3 **قنوات إذاعية وطنية وقناة دولية،** 4 **قنوات إذاعية موضوعاتية،** 42 **قناة جوارية).**

تـــلاميذ متوسطة النصر بعين طاية في زيارة لمقر مجلس الأمة

في إطار الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة دوريا،قام يوم الإثنين16 فيفري2009 تلاميذ متوسطة النصر بعين طاية بزيارة لمقر مجلس الأمة ،حيث كان في استقبالهم كل من نائب الرئيس و السيد بوشمال بلقا سم المدير العام للمصالح التشريعية .

وقد تضمنت الزيارة برنامجا تمثل في البداية بتوجه التلاميذ إلي المكتبة للإطلاع علي محتوياتها و كيفية تسييرها ،وكان في استقبالهم كل من السيدين حداد عادل، مدير النشر و الطبع و التوثيق ،و مليك بوشامة، مدير الإعلام الآلي و التطبيقات التقنية ،و بعدها توجهوا إلي مصلحة البث التليفزيوني حيث أعطيت لهم تفسيرات و شروحات من قبل السيد سفيان مولاي،المكلف بالدراسات و التلخيص عن كيفية سير المصلحة ،خاصة فيما يخص البث المباشر للجلسات ،كما كانت للتلاميذ فرصة التعرف و التجول بين مختلف قاعات اللجان الموجودة بالمجلس.

وفي ختام الزيارة خصهم السيد العياشي ،مدير التشريع بقاعة الجلسات، بشروحات عن تركيبة المجلس و سير أعماله، حيث قام التلاميذ بطرح بعض الأسئلة.

واختتمت هذه الزيارة بحفل استقبال نظم على شرفهم.

بقلم المتربصة بكوش مدينة

إصدارات أعضاء المجلس

البيان ..

أصدر عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية صويلح بوجمعة كتابا اختار له عنوان "البيان في شؤون البرلمان" ، وهو بمثابة توثيق لمجموعة النشاطات التي شارك فيها المؤلف .. من موقعه عضواً في المجلس .. ورئيساً للجنة الشؤون الخارجية.

ناج من المقصلة

كتاب عبارة عن شهادة حية ومؤثرة لعضو مجلس الأمة السيد مصطفى بودينة / المؤلف ، شهادة عن ما عاشه في السجن ..

وعن تلك الظروف القاسية .. ظروف الانتظار على طابور الإعدام.. وهو الفدائي المحكوم عليه بالإعدام من طرف الاستعمار الفرنسي .

السعودية

وزير العدل السعودي السابق على رأس مجلس الشورى.

قام العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في الـ14 من شهر فيفري 2009 بتعيين وزير العدل السابق عبد الله بن محمد آل الشيخ على رأس مجلس الشورى السعودي حيث تم بالمناسبة رفع عدد أعضائه من 120 إلى 150 عضوا،

الصومال

البرلمان يختار رئيسا جديدا للدولة

انتخب البرلمان الصومالي رئيس اتحاد المحاكم الاسلامية السابق´ شيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للصومال يوم 31 جانفي 2009 في الجولة الثانية من الانتخابات في جيبوتي، بعد أن فاز على منافسه ابن الرئيس السابق سياد بري.

وقد حصل شريف أحمد على أغلبية تزيد على 280 صوتا مقابل نحو 120 لمنافسه، بعد أن انسحب رئيس الوزراء الصومالي نور حسن حسين من الانتخابات الرئاسية إثر فوز شريف أحمد بالجولة الأولى من الاقتراع.

وكان 550 نائبا صوماليا قد التأموا في جيبوتي للتصويت لانتخاب رئيس جديد خلفا للمستقيل عبد الله يوسف أحمد، في سباق يخوضه 15 مرشحا أبرزهم نور حسن حسين رئيس الوزراء وشيخ شريف شيخ أحمد من تحالف المعارضة لإعادة تحرير الصومال، جناح جيبوتي.

وقال أغلب المرشحين أن الأمن أولوية أولوياتهم، ودعا بعضهم إلى جيش قوي وبعض آخر إلى تعزيز دور الإسلام وآخرون إلى اطراح النظام العشائري في الصومال الذي ظل من دون حكومة مركزية منذ 1991.

وكان شيخ شريف قد قال إن السلام سيكون أول أولوياته. كما حظي بهتافات من أنصاره في البرلمان الذين رددوا شعارات تؤكد ضرورة أن يكون الإسلام أساس الحكم، وعدم ارتكاب جرائم القتل باسم الدين.

وكان رئيس الوزراء الصومالي السابق نور حسن حسين قد قال مخاطبا النواب قبل انسحابه إن "الانتخابات جزء من جهودي لإنهاء الحرب الأهلية سلميا".

وينظر إلى حسين على أنه لعب دورا رئيسا في عملية مصالحة أطلقتها الأمم المتحدة العام الماضي وانتهت بإقناع جزء كبير من اتحاد المحاكم الإسلامية بالانضمام إلى الحكومة شريطة انسحاب إثيوبيا التي ساهمت في الإطاحة بها نهاية 2006.

وستكون إحدى أهم مهام الرئيس تحييد " حركة شباب المجاهدين التي انشقت عن المحاكم وتعهدت بمواصلة القتال رغم الانسحاب الإثيوبي، وهي تقول بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، وباتت تسيطر على جزء كبير من الصومال بما فيها بيداوا مقر البرلمان.

كما منح البرلمان الصومالي يوم 22 فيفري 2009 الثقة وبأغلبية ساحقة للحكومة الصومالية الجديدة التي يقودها رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد شارماركي وذكرت مصادر صحفية أن 357 نائبا صوتوا لصالح الحكومة مقابل 16 نائبا صوتوا ضدها. وتتكون الحكومة الصومالية الجديدة من 36 وزيرا بينهم ثلاث سيدات فيما استقال اثنان من وزراء الحكومة الجديدة قبل التصويت بسبب ضغوط قبلية احتجاجا على ما وصفوه بعدم عدالة توزيع المناصب الوزارية.

كردستان

البرلمان يغير اسمه ويخفض سن الترشح ويرفع نسبة النساء

قرر المجلس الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق، يوم 11 فيفري 2009 تغيير وخفض سن الترشيح لعضويته وزيادة حصة النساء من مقاعده. وقرر المجلس تغيير اسمه من المجلس الوطني لكردستان العراق إلى «برلمان كردستان - العراق».

كما سن البرلمان الكردستاني قانونا جديدا يسمح للشباب الذين يبلغون سن 25 عاما بترشيح أنفسهم لنيل عضوية البرلمان بعدما كان الحد الأدنى سابقا 30 عاما. كما قرر رفع النسبة المخصصة للنساء في البرلمان من 25 إلى 30%.

وأثار التغيير المفاجئ لاسم البرلمان بعد مرور نحو 15 عاما على انبثاقه العديد من التساؤلات في الشارع الكردستاني. ونفى النائب آريز عبد الله احد أبرز وجوه الكتلة الخضراء التي تنتمي إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس جلال طالباني وجود أي دوافع سياسية لتغيير الاسم.

إيطاليا

برلوسكوني يدافع عن مشروع قانون يجيز للأطباء الإبلاغ عن مرضى مهاجرين غير شرعيين

دافع رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلوسكوني يوم 06 فيفري 2009 عن مشروع قانون مثير للجدل أقرّه مجلس الشيوخ وأحيل إلى مجلس النواب يجيز لأطباء في إيطاليا انتهاك أخلاقيات مهنتهم عبر الإبلاغ عن مريض يشكون في أنه مهاجر غير شرعي.

وأوضح برلوسكوني أنه ستتاح للأطباء إمكانية الإبلاغ عن الأشخاص ذوي الأوضاع غير القانونية في حين كان ممنوعا عليهم فعل ذلك وأضاف أن الأطباء عليهم الإبلاغ عن هذه الحالات إذا شعروا بوجود ما أسماه بخطر على الصعيد الصحي وتبعا لضميرهم. وأقر مجلس الشيوخ الإيطالي في إطار مشروع قانون حول الأمن يجري بحثه حاليا هذا التعديل الذي اقترحه حزب رابطة الشمال اليميني المتطرف

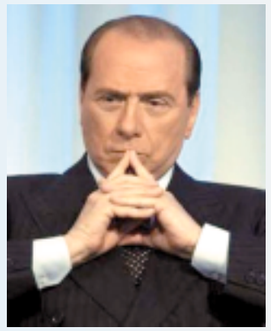

المناهض للهجرة والحليف لحزب الحريات الذي يتزعّمه برلوسكوني وهذا التعديل الذي لا يزال بحاجة لمصادقة مجلس النواب الإيطالي عليه أثار حفيظة الأطباء والجمعيات الكاثوليكية في إيطاليا ونشرت الصحيفة الرسمية للفاتيكان "اوسرفاتوري رومانو" عددا من الآراء الرافضة لهذا التعديل وبينها موقف الجمعية الخيرية كاريتاس والمؤتمر الأسقفي الإيطالي وقال الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الإيطالي ماريانو كروشياتا أن درجة التحضر التي بلغها بلد ما تقاس أيضا بمقدار المساعدة التي يقدمها للضعفاء والمعوزين الموجودين على أرضه أما كاريتاس فاعتبرت أن هذا التعديل يهدد بتداعيات فورية خطيرة على الصحة العامة عن طريق إثارة الهلع ودعا أسقف ميلانو الكاردينال تيتامانزي الأطباء إلى احترام أخلاقياتهم المهنية في حين شددت جمعيات طب الأطفال على خطورة أن يولد أطفال في السر ولا يتم تلقيحهم.

مسكونيا

نواب أوروبيون يدعون لخلق بنك استثمار خاص بالاتحاد من أجل المتوسط

دعا نواب أوروبيون ، يوم 19 فيفري 2009 ، إلى خلق بنك استثمار أورو متوسطي لتمويل البرامج والمشاريع التي تقام في إطارالاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. وشدد النواب" على الدور الذي يمكن أن يلعبه تحويل أموال المهاجرين لإنجاح هذه المشاريع.

واعتبر النواب الأوروبيون في اجتماعهم ببروكسل، أن الوصول إلى اندماج اقتصادي وإقليمي في منطقة المتوسط يمر حتما عبر نجاح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بالوصول من خلاله إلى نتائج فعالة وملموسة، ودمجه مع البرامج الأوروبية الموجودة بالمنطقة. وقد صادق النواب، في هذا الصدد، خلال جلسة علنية، على التقرير الذي أعد من طرف النائب الأوروبي السيدة باسكوالينا نابوليتانو بـ521 صوت مؤيد، والذي يدعو للتنسيق بين مميزات البرامج الموجودة والاتحاد من أجل المتوسط، داعين إلى ضرورة توسيع مجالات التعاون ليشمل تسيير المياه والفلاحة وأمن التموين الغذائي والطاقة والتكوين المهني والثقافة والصحة والسياحة. وأعرب النواب الأوروبيون، حسب ما نقلته وكالة الأنباء الجزائرية، عن ارتياحهم لقرار مشاركة الجامعة العربية في جميع الاجتماعات وعلى جميع الأصعدة. مؤكدين ضرورة إدراج السلطات الإقليمية والمحلية في الإطار المؤسساتي الجديد. كما أعرب النواب عن أملهم أن تصبح الأمانة العامة للاتحاد، عملية في أقرب وقت، من أجل تأكيد إمكانية تجاوز التوترات الحالية من خلال ترقية مشاريع تعاون فعالة وحقيقية، في إشارة إلى الجمود الذي نجم عن الحرب على غزة.

وفيما يتعلق بمستقبل الاتحاد الأوروبي، فقد شدد النواب على أن خيار الاتحاد من أجل المتوسط ليس نقيض توسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى، على غرار تركيا، ولكن هو مكمّل له.

من جهة أخرى، وحسب ما جاء في التقرير المصادق عليه، فإن دول المتوسط مطالبة بالرفع من حدة التعاون بينها في مجال مكافحة الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة وتهريب الأشخاص. وفي الجانب الاقتصادي، دعا التقرير دول جنوب المتوسط إلى تطوير المبادلات والتعاون بينها للوصول إلى خلق منطقة حرة في المنطقة.

أكرانيا

البرلمان الأوكراني يعزل وزير الخارجية

عزل البرلمان الأوكراني يوم الثلاثاء 3 مارس 2009 وزير الخارجية السيد فلاديمير أوغريزكو من منصبه، حيث أيد 250 نائبا مقترح التنحية . وطالب بتنحية أوغريزكو كل من الحزب الشيوعي وحزب الإقليم المعارضان اللذان انتقدا تقصير وزارة الخارجية في قضية الخلاف على الأرض بين أوكرانيا ورومانيا .
ويعد أوغريزكو هو ثاني وزير يخرج من الوزارة هذا العام بعد استقالة وزير المالية فيكتور بينزنيك شهر فيفري بعد خلافات مع رئيس الوزراء يوليا تيموشينكو.

8 مـــــارس

نظم مجلس الأمة كما جرت العادة في كل سنة حفل استقبال على شرف النساء العاملات بالمجلس.. تلقين خلاله التهاني من السيدين عبد الرزاق بوحارة وبدر الدين سالمي، نائبي رئيس مجلس الأمة وعدد من أعضاء وإطارات المجلس.